جامعة زيان عاشور–الجلفة -
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم الحقوق

البنك العالمي و دوره في التنمية

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق
تخصص قانون دولي عام

اعداد الطالبين :
- باهي محمود
- حسن يوسف

اشراف
الاستاذة:
د – بسعود حليمة

لجنة المناقشة

أ/د قرينة رشيد.....رئيسا
أ/د بسعود حليمة.....مشرفا ومقررا
أ/د بن العايب بلقاسم.....ممتحنا

السنة الجامعية 2022/2021

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر لله سبحانه وتعالى منحنا القدرة في بدء هذا العمل والقدرة على إنهائه. ان كان ثمة شكر وعرفان بعد شكر المولى عز وجل فهو للتي أضاءت لنا طريقنا، فأنارت خبرتها كل جوانب عملنا، التي وبفضل خبرتها أولا وجهدها ثانيا وأرشاداتها ثالثا لما استطعنا أن نذهب على أكمل وجه فجزاه الله عنا خيرا

الأستاذة الفاضلة الدكتورة **بسعود حليمة**

اهداء

أهدي هذا العمل إلى...

من إذا مدحت قصرت واذا قصرت أذنبت ومهما حاولت إتمام الوصف أنقصت...

ذوي الجمال البديع والذكر البليغ في الكتاب السميع

" الوالدين الكريمين "

....كل الإخوة و الأخوات

...كل محب للعلم ومقدر للمعرفة.

...وجميع اصدقائي وزملائي الدرب.

باهي

إهدا ء

.الحمد لله الذي انار لنا دروب العلم وهون علينا المتاعب وجعلنا من عباده الصالحين

ها هي تدق طبول الرحيل على مشارف الانتهاء من اعوام ضقنا فيها مرارة العيش وحلاوة العلم وعلى

.ذلك الدرب سطرنا أجمل ذكرياتنا

وعرفانا بالجميل نتقدم بوافر الشكر الجزيل الى كل من قدم لنا يد العون والمساعدة سوأ من قريب او بعيد، وسوأ بالكثير أو بالقليل ونخص بالذكر الاستاذة المشرفة " **بسعود حليمة** " الذي لم تبخل علينا

.بملاحظاتها ونصائحها

كما لا ننسى العائلة الكريمة التي كانت سند لنا في هذا النجا ح

شكرا لكل اساتذتنا عبر جميع المراحل الدراسة

يوسف

مقدمة

مقدمة

لقد عرف العالم خلال فترة ما بين الحربين العديد من المتغيرات والأحداث في مختلف المجالات والميادين خاصة المجال الاقتصادي الذي ميزته أحداث انهيار قاعدة الذهب واللجوء إلى نظام النقد الورقي الإلزامي ، واعتماد الدول على سياسات مالية تضخمية من اجل إعادة بناء اقتصادها المتدهور .

وفي عام 1944 اجتمع ممثلو الولايات المتحدة وانكلترا و42 دولة في بريتون وودز بنيوهمشبر الأمريكية لتقرير شكل النظام المالي النقدي الجديد، وتم الاتفاق على إنشاء ثلاثة منظمات وهي منظمة التجارة الدولية ، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي.

تأسس البنك الدولي في عام 1944 لمساعدة أوروبا على الانتعاش واستعادة عافيتها من الآثار المدمرة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية. وقد أدى نجاح هذا المشروع إلى تحويل انتباه البنك، في غضون سنوات قليلة، إلى البلدان النامية. وفي خمسينيات القرن العشرين، أضحى جلياً احتياج البلدان النامية الأشد فقراً لشروط أخف وطأة من تلك التي كان يقدمها البنك آنذاك، وذلك حتى يتسنى لها اقتراض رؤوس الأموال التي تحتاجها لتحقيق النمو.

1- أهمية اختيار الموضوع:

قد تبرز أهمية اختيار هذا الموضوع انطلاقا من الدور الذي يلعبه البنك الدولي في الإشراف على النظام المالي الدولي والنقدي، وتدخله في تمويل التنمية، وكذلك تدخله في محاولة إيجاد حلول للازمات المالية العالمية التي شهدها العالم الثالث ومن بينها الجزائر التي تعاني اليوم من مشاكل مالية متزايدة، وعليه فمن هذا المنطلق تم اختيار هذا الموضوع.

- أسباب اختيار الموضوع:

هناك مبررين أساسيين لاختيار هذا الموضوع (أسباب موضوعية – وأسباب ذاتية) تتجلى فيما يلي:

2- أسباب موضوعية:

يرجع اختيار هذا الموضوع نتيجة إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي عاشتها الجزائر في الوقت آنذاك نتيجة لانخفاض أسعار النفط والبترول.

- أسباب ذاتية:

يتمثل هذا المبرر في: ميولي لهذا الموضوع أي الرغبة الشخصية في محاولة معرفة هذه المؤسسة المالية الكبرى ودورها الفعال الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية.

3- المنهج المتبع:

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي وذلك من خلال التعرف على مفهوم مؤسسة " البنك الدولي"، أهدافها، دورها، وأجهزتها التنظيمية ... الخ، كما قد استخدمنا في هذا البحث المنهج التحليلي من خلال تحليل القوانين المتعلقة بالموافقة على الاتفاقيات التي صادقت عليها الجزائر.

4-الاشكالية

بحثنا اليوم يتعلق بدور البنك الدولي من خلال مكانته وكذا الدور الأساسي له ومن هنا تتاح لنا الفرصة لمعرفة أهم المتغيرات ومعرفة أهم المفاهيم واهم الأسباب من حلال طرح الإشكاليات التالية :

ما هو مفهوم ومثادر التمويل البنك الدولي؟ وما هي آليات ومساهمته في التنمية الاقتصادية؟

5- أهداف الدراسة:

من الأهداف ما يلي:

- المساعدة في تعمير وتنمية أقاليم الدولة العضو وتحقيق معدلات نمو اقتصادي اعلي.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمان أو المساهمة في القروض أو الاستثمارات الأخرى التي يجري بها القطاع الخاص وذلك بتقديم التمويل بشروط معقولة للأغراض التجارية.
- المساعدة في تحقيق النمو المتوازن في الجل الطويل للتجارة الدولية.

• علاج الأختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات للدول النامية.

• ترسيخ قواعد السلوك للنظام المالي الدولي في كل ما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال سواء في صورة قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة، بغرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

6- تقسيم الموضوع:

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة أعلاه يتم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين اساسيين:

حيث كان الفصل الأول معنون ب: الإطار المفاهيمي للبنك الدولي، والذي بدوره انقسم إلى مبحثين اساسيين: المبحث الأول معنون ب: مفهوم البنك الدولي، والذي أندرج عنه بثلاث مطالب اساسية، المطلب الأول: تعريف البنك الدولي، المطلب الثاني: طبيعة عمل البنك الدولي ومؤسساته، المطلب الثالث: مهام واهداف البنك الدولي، أما بخصوص المبحث الثاني معنون ب: مصادر تمويل البنك الدولي، والذي انقسم إلى مطلبين اساسيين: المطلب الأول: رأس مال البنك الدولي، المطلب الثاني: القروض والمنح.

وبخصوص الفصل الثاني قد تضمن: آليات البنك الدولي ومساهمته في عملية التنمية الاقتصادية، والذي انقسم إلى مبحثين، المبحث الأول: الأجهزة التنظيمية للبنك الدولي وسياسته الاقراضية، والذي انقسم إلى ثلاث مطالب اساسية، المطلب الأول: مجلس المحافظين ومجلس المدراء التنفيذيين، المطلب الثاني: شروط الإقراض من البنك الدولي، المطلب الثالث: أنواع القروض التي يمنحها البنك الدولي. أما المبحث الثاني معنون ب: تقييم البنك الدولي في عملية التنمية الاقتصادية، والذي انقسم إلى مطلبين: المطلب الأول: إنجازات وإخفاقات البنك الدولي، المطلب الثاني: اتفاقيات الجزائر وعلاقتها بالبنك الدولي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للبنك العالمي

الفصل الاول

الإطار المفاهيمي للبنك العالمي

يعد البنك الدولي أساسا لتنفيذ اجندة السياسات الاقتصادية لمجموعة الدول السبع الكبرى، ومن هنا فان دوره يتجاوز مجرد دور البنك العادي، أو مؤسسات التنمية، فهو في الواقع مهندس السياسات الاقتصادية، ومعبر الشركات عبر الوطنية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، وله دور محوري في تحديد الاستثمارات والتنمية.

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين فيما يلي: المبحث الأول مفهوم البنك الدولي ، أما بخصوص المبحث الثاني مصادر تمويل البنك الدولي.

المبحث الأول

المبحث الأول: مفهوم البنك العالمي

البنك الدولي هو منظمة دولية متخصصة ، تبلورت فكرة إنشائه في جويلية 1944 في مؤتمر بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية ، يهدف لدفع الدول النامية نحو الدعم الذاتي للنمو الاقتصادي عن طريق توفير الأموال للاستثمار في مشروعات تساعد على رفع الإنتاجية و العائد.

المطلب الأول: مفهوم ونشأت البنك الدولي.

أ- **تعريف البنك الدولي:** هو وكالة دولية متخصصة ، يعتبر احد وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، غير انه ليس ملزم بإتباع اتفاقيات الأمم المتحدة أو قراراتها ، وله السلطة التقديرية بأن يأخذ بهذه الاتفاقية ، وهو على عكس الأمم المتحدة، لا يتبع " نظام الصوت الواحد" بل يتبع نظام "صوت لكل دولار"،[1] يضم 184 بلد عضو ذات المسؤولية المشتركة ، وهذا البنك يهدف إلى تقديم قروض لحكومات البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل عن طريق تمويل المشروعات الإنتاجية لسد احتياجاتها من العملات الأجنبية عند إنشاء تلك المشروعات، فالبنك يمول جميع الأشكال والهياكل الأساسية مثل الطرق، السكك الحديدية ، والاتصالات السلكية ولاسلكية ومرافق المياه ومشاريع الخدمات في شتى المجالات [2]. كما انه يقوم بتشجيع التنمية المستدامة من خلال تقديم القروض والضمانات وأدوات إدارة المخاطر والخدمات التحليلية والاستشارية غير الافتراضية ، حيث انه يعتمد في عملياته المصرفية على القروض المتحصل عليها من الأسواق أكثر من مواردها الأصلية بتكلفة منخفضة وتقديم شروط جيدة للمقترضين والمتعاملين معه،[3] ومنه يعتبر احد اكبر ممول التنمية في العالم.

ب- **نشأة بنك الدولي:** تعود نشأت البنك الدولي إلى مؤتمر بريتون وودز سنة 1944 والتي ساهمت فيه معظم دول العالم المستقلة في ذلك الحين باستثناء الاتحاد السوفياتي ودول أوربا الشرقية ذات

[1] كاي تريكل، البنك الدولي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الوحدة رقم 27، 1999.

[2] مصطفى العبد الله الكفري، اقتصاديات الدول العربية ، منشورات جامعة دمشق ، 2008-2009. ص 75.

[3] روبرت ، ب. زوليك، التقرير السنوي للبنك الدولي 2009، مكتب الناشر الشؤون الخارجية . وحدة الترجمة التحريرية الفورية بالبنك الدولي.

الأنظمة الشيوعية والصين الشعبية[1]. ويعتبر البنك الدولي من أهم مصادر تمويل الدولية في العالم لذا أطلق عليه تسميت البنك الدولي لإعادة التعمير والتنمية ،وكانت نشأته متزامنة مع نشأت صندوق النقد الدولي والفرق بينهما هو آجال القروض الممنوحة من قبلهم بحيث أن البنك الدولي يمنح قروض طويلة الأجل و صندوق النقد الدولي يمنح قروض قصيرة الأجل حيث رأي هاري وايت بإنشاء بنك الدولي يمكن أن يمثل حافزا لدول الأعضاء للاشتراك في: افريل 1942 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن مشروع لهذا البنك للبدا في المشاورات التي بدأت أساس مع الجانب البريطاني "كينز" الذي كان له مع الولايات المتحدة الأمريكية الدور الأكبر في وضع نظام اقتصادي دولي جديد .

أثناء إنشاء البنك الدولي ثارت قضايا عدة اختلف حولها الرأي من ناحية حجم رأس مال البنك هل يبدأ برأس مال كبير أو صغير نسبيا فضل الجانب الأمريكي أن ينشا رأس المال بعشر ملايين دولار في حين الجانب البريطاني مال إلى رأس مال اصغر بليون دولار .

وبدا البنك الدولي مزاولة أعماله في 25 جوان 1946 تحت تسمية البنك الدولي لإعادة البناء و التنمية وهو يختص بتوفير السيولة لدول الأعضاء بمنح قروض طويلة الأجل تساعد على تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية للدول النامية [2]، و نزولا عند رغبة الأمريكي ترومان تقرر أن يكون مركز البنك مدينة واشنطن ورئيس البنك أمريكي الجنسية.

منذ نهاية الخمسينيات ركز ابنك الدولي في عملياته على قضايا التنمية في دول العالم الثالث بعد الانتعاش الاقتصادي في الدول الأوربية[3]. منذ نشأت البنك الدولي حتى الآن نجد الدول الرأس مالية الصناعية هي المسيطرة على إدارته وتحدد سياساته وتخصيص موارده وذلك من خلال ما استحوذت عليه من أغلبية رأس المال وبالتالي على شطر الأعظم من القوة التصويتية للبنك.

[1] مازن عبد السلام ادهم، العلاقات الاقتصادية و النظم النقدية الدولية، منشورات الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف و الترجمة والنشر ، طرابلس – الجماهيرية العظمى، الطبعة الأولى 2007، ص 2

[2] بورمة هشام، النظام المصرفي الجزائري وامكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ادراة المالية، 2008 – 2009، ص 72.

[3] ميثم عجام، التمويل الدولي ، زهران للنشر، 2006 .

ج. مجموعة البنك الدولي :

مجموعة البنك الدولي هي إحدى أكبر مؤسسات التنمية في العالم والمصدر الرئيسي من مصادر المساعدات المالية والفنية للدول النامية في مختلف مناطق العالم وتتكون هذه المجموعة من خمس مؤسسات تعمل بشكل منفصل عن بعضها البعض يطلق على المؤسستين مصطلح البنك الدولي للإنشاء والتعمير و المؤسسة الدولية للتنمية في حين أن المؤسستين الاخريتين هما المؤسسة التمويل الدولية ووكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف ، التي تختص بتوفير الدعم المباشر لمشروعات القطاع الخاص التي تقوم بالاستثمار في الدول النامية ، أما المؤسسة الخامسة فهي المركز الدولي التسوية النزاعات في مجال الاستثمار والمسئولة عن التحكيم في الخلافات التي تنشا بين المستثمرين الأجانب والحكومات.

جدول يوضح مجموعة البنك الدولي انظر الملحق رقم 01

المطلب الثاني: طبيعة عمل البنك الدولي:

الفرع الأول: وظائف البنك الدولي: بالإضافة إلى عمليات الإقراض وضمان القروض فإن البنك الدولي يقدم العديد من الوظائف أهمها:

1- تقديم المعونة الفنية لاختيار المشروعات التنموية وكيفية إعدادها وتقديم الدراسة الكاملة لها مع تحديد

الوسائل الكفيلة بتحقيقها، ويتم ذلك عن طريق البعثات العامة التي ترسل إلى الدول الأعضاء، ويستعين البنك الدولي في هذه الدراسات بصندوق البنك الدولي ومنظمات دولية وإقليمية، كمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ...الخ.[1]

2- تكوين وتدريب موظفي الدول الأعضاء على أساليب الإدارة الاقتصادية الحديثة وذلك عن طريق دورات تكوينية متخصصة، وعليه تم إنشاء معهد التنمية الاقتصادية به مجموعة كبيرة من أهل الاختصاص.

[1] عز الدين بوحبل، مرجع سبق ذكره، ص 74.

3- الإهتمام بمجال البحث العلمي حيث خصص 3% من ميزانيته الإدارية للبحوث الاقتصادية، ويتم نشر نتائج البحوث في المجالات المتخصصة أو كتب مطبوعة أو نشريات.[1]

4- تشجيع الاستثمار الخاص بما يضمن نمو وتوسيع القطاع الخاص، وبما يساعد على إيجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية، واجتذاب رؤوس أموال إضافية ورجال أعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي لدعم نشاط التنمية.

5- كما يقوم البنك الدولي بإجراء بحوث اقتصادية بشأن قضايا عامة مثل البيئة والفقر والتجارة للدول الأعضاء حيث يقوم بتقييم الأفاق الاقتصادية لكل بلد من خلال دراسة أنظمته المصرفية والأسواق المالية.

الفرع الثاني: أدوار البنك الدولي

أولا: دور البنك الدولي في تحرير التجارة الخارجية

يلعب البنك الدولي دور كبير في المجال التجاري وذلك في تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية، إذ لا يتهاون البنك في مسألة تحرير التجارة الخارجية ضمن شروط قروض التكييف الهيكلي، إذ يعارض الرقابة على التجارة الخارجية ومسألة الحماية، كما أنه يرى أن الأداء الاقتصادي لتلك البلاد أفضل حينما تنخفض الرسوم الجمركية على الواردات والتخلي عن مبدأ حماية الصناعات المحلية، وفي هذا الخصوص تتفرع من قروض التكييف الهيكلي مجموعة من السياسات تتمثل في:[2]

- تخفيض سعر صرف العملات الأجنبية؛
- احلال الرسوم الجمركية مكان القيود الكمية؛
- خفض الرسوم الجمركية؛

[1] عز الدين بوحبل، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[2] خير الدين بوزرب، دور السياسة التجارية في تعزيز القدرة التنافسية لاقتصاديات دول المغرب العربي – دراسة حالة الجزائر وتونس، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، 2012-2013، ص ص 54، 55.

- إلغاء المؤسسات الحكومية لتسويق الصادرات؛

- التخلي عن حماية الصناعات المحلية؛

- السماح بتمثيل الوكالات الأجنبية؛

- إلغاء اتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية.

وبالتالي يمكن القول أن البنك الدولي يلعب دورا هاما في تحرير التجارة الخارجية، فالبنك الدولي من خلال قروض التكييف الهيكلي المشروطة يؤدي إلى فتح أسواق هذه الدول مما يؤدي إلى زيادة صادرات الدول الرأسمالية، وهذا ما يؤدي إلى خفض مشكلات البطالة والكساد، كما أن زيادة الصادرات يضمن موارد النقد الأجنبي وتسديد الديون، مما يضمن تحسين الأوضاع الاقتصادية للبلدان المقترضة.

ثانيا: دور البنك الدولي في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية

يضطلع البنك الدولي بتحقيق مجموعة من الأهداف منها تحقيق النمو المتوازن طويل الأجل للتجارة الدولية، والمحافظة على توازن موازين المدفوعات، وذلك عن طريق تشجيع الاستثمارات الدولية لتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء، وكذلك المساعدة في رفع الإنتاجية ومستوى المعيشة وظروف العمل في هذه الدول، إلا أن الوظائف الأساسية للبنك تتمثل في توفير التمويل طويل الأجل للدول الأعضاء، بالإضافة إلى إدارة وتوجيه المشكلات الاقتصادية للدول النامية ومحاولة تشخيصها ثم فرض الحلول وتقديم التوصيات اللازمة لعلاج هذه المشكلات، بالإضافة إلى الدور التحفيزي الذي يلعبه البنك الدولي حيث أن إقدامه على تمويل مشروع معين في دولة نامية يدفع بالعديد من مؤسسات التمويل والوكالات الدولية للمشاركة في تمويل هذا المشروع نظرا للثقة التي توليها هذه المؤسسات للبنك الدولي.[1]

[1] عز الدين بوحبل، مرجع سبق ذكره، ص 75.

وعلى ذلك فإن البنك الدولي يقوم بمساعدة أعضائه من خلال تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء، وإتاحة التمويل طويل الأجل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويقوم البنك الدولي بالأنشطة التالية:

- **الأنشطة غير الإقراضية:**

يقوم البنك الدولي بنشاط ملحوظ في مجال تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء بصفة عامة، والدول النامية بصفة خاصة، حيث يعمل على مساعدتها في إجراء الدراسات اللازمة لتشجيع الاستثمار، وتفعيل المساعدات من أجل عملية التنمية، وأهم الأنشطة غير الإقراضية للبنك هي:

أ- استراتيجيات المساعدة القطرية: تسترشد مجموعة البنك الدولي باستراتيجية المساعدة القطرية في أنشطتها في كل من البلدان الأعضاء المقترضة منها، ويتم إعداد استراتيجية المساعدة القطرية انطلاقا من رؤية البلد المعني لأهدافه الإغاثة بالتعاون الوثيق مع الحكومة المعنية وبالتشاور مع منظمات التعاون المدني، والجهات الشريكة في عملية التنمية، كما تضطلع هذه الاستراتيجية بتقديم التحديات والأولويات الإغاثة في البلد المعني، كما تضع برنامج للمساعدات الإقراضية الفنية، ففي سنة 2008 أحدث البنك الدولي 49 وثيقة من استراتيجيات المساعدة القطرية؛

ب- العمل الاقتصادي والقطاعي والمساعدة الفنية: ويشمل العمل الاقتصادي والقطاعي والتقارير التشخيصية الأساسية التي يستند إليها التحليل الخاص باستراتيجية المساعدة القطرية وحوار البنك بشأن السياسات بشكل عام، والتقارير الاستشارية القطرية والإقليمية، وتقارير أخرى أقل اتساما بالصبغة الرسمية بما فيها مذكرات السياسات، وحلقات العمل والمؤتمرات وغيرها، وعلى أساس أن برنامج العمل الاقتصادي والقطاعي يشكل الأداة التحليلية والاستشارية الرئيسية فإن البنك أنجز حوالي 489 تقريرا في السنة المالية 2008، أما المساعدة الفنية فقد قدم البنك في نفس السنة المالية 513 نشاطا، حيث ركزت في تقديم الإرشاد بشأن العمليات التي تتعلق بإعادة وتنفيذ السياسات والبرامج؛

ج- البحوث: تهدف مجموعة البحوث في البنك الدولي إلى تزويد العاملين في مختلف الميادين بالمعارف الأصلية لإثراء النقاش الدائر بشأن السياسات، ومن ثم المساعدة في حل المشكلات والصعاب

التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية، وتعتبر مصدرا أساسيا للمعلومات بالنسبة للدوائر المعنية بوضع السياسات، وفي السنة المالية 2008 أجرت مجموعة البحوث بحثا معمقا عن أكثر من 70 بلدا ناميا، بالإضافة إلى أنشطة العمل المقارن فيما بين البلدان، وأهم إصدارات المجموعة 25 كتابا 175 مقالة علمية ومتخصصة، 90 فصلا في كتب متعددة.[1]

د- التدريب في معهد البنك الدولي: وهو إحدى أدوات البنك الدولي المعنية ببناء وتطوير القدرات، وهو يقوم بتحديد احتياجات البلدان المتعاملة مع البنك الدولي من القدرات، كما يقوم بإعداد أنشطة التعلم اللازمة لتلبيتها، وتغطي الدورات التدريبية التي يقدمها المعهد العديد من الموضوعات خاصة ما تعلق منها بالبيئة، وتنظيم القطاع المالي، والشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجالات البنية الأساسية وإدارة الموارد المالية والتنمية الريفية، وفي السنة المالية 2008 نفذ معهد البنك الدولي 570 نشاطا تعليميا، ويشمل أكثر 39500 مشارك، ومن أبرز البرامج العالمية لمعهد البنك الدولي تلك المتعلقة بالحوكمة، ومكافحة الفساد والمعرفة من أجل التنمية.[2]

- **التمويل**: إن البنك الدولي كمنظمة تمويلية دولية تتبع سياسات تجارية، حيث يعتمد عند قيامه بالعمليات المصرفية على الأموال التي يقترضها من الأفراد والهيئات الخاصة أكثر من اعتماده على موارده الأصلية، حيث يقدم القروض للمساهمة في مشروعات محددة، وفي حدود جانب معين من النفقات، وكذلك يبحث البنك عن حماية موقعه كدائن من خلال الشروط والاستراتيجيات أو البرامج المفروضة لتلقي القروض.

المطلب الثالث: مهام واهداف البنك الدولي

أولا: مهام البنك الدولي

- تقديم المساعدات المالية لعمار البنى التحتية التي دمرت خلال الحرب العالمية الثانية ؛
- تقديم قروض خاصة في حالة عدم كفاية رأس المال الخاص؛

[1] مصطفى العبد الله الكفري، المرجع السابق ص 98

[2] مصطفى العبد الله الكفري، المرجع السابق ص 101

- دعم برامج التنمية في الدول النامية بما في ذلك تقديم المعونات الفنية و المشاورات لرسم السياسات الاقتصادية و التي تكفل رفع معدلات النمو الاقتصادي؛
- مساعدة الدول النامية في تقليل وتوسيع عملية التنمية المستدامة ؛
- تشجيع حركة الاستثمارات الدولية من خلال تحفيز ودعم الاستثمارات الخاصة للمساهمة في تمويل المشاريع الإنتاجية.
- العمل على تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية من خلال دوره في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

ثانيا:أهداف البنك الدولي: لقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة بإنشاء البنك الدولي على انه ابرز أهدافه ما يلي:

- مساعدة البلدان الأعضاء التي تأثرت بظروف الحرب العالمية الثانية على إعادة بناء ما دمرته الحرب، وعلى استغلال موارد البلدان الأعضاء الانتاجية على أفضل وجه ممكن.
- تشجيع الأفراد والمشروعات الخاصة على استثمار رؤوس أموالهم، للأغراض الانتاجية في البلدان الأعضاء، وإذا لم يتمكن البلد العضو من الحصول على القروض الخارجية من الأفراد وهيئات خاصة فبإمكانه التوجه الى البنك الدولي لمده بالقروض أو لضمان القروض الممنوحة.
- بذل جهد من أجل نمو التجارة الدولية نموا متوازنا طويل الأجل والعمل على توازن موازين المدفوعات الدولية من خلال تشجيع الاستثمار الدولي لتنمية الموارد الانتاجية في البلدان الأعضاء.
- ترتيب القروض أو ضمانات القروض المطلوبة من البنك الدولي تبعا لأهمية المشروعات المراد تمويلها ولدرجة الحاجة إليها.

المبحث الثاني

مصادر تمويل البنك الدولي

تقدم المؤسستان المتداخلتان اللتان تشكلان البنك الدولي-- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية(IDA)-- قروضاً منخفضة الفائدة أو بدون فائدة ومنحاً إلى البلدان التي لا تستطيع الولوج إلى أسواق الائتمان الدولية في إطار مواتٍ أو تلك التي لا تتمكن من الحصول على هذه الخدمات على الإطلاق. وعلى خلاف المؤسسات المالية الأخرى، فإن البنك الدولي لا يعمل بغرض تحقيق الربح. حيث يعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على أساس السوق، كما يستخدم البنك الدولي تصنيفه الائتماني المرتفع في تمرير ميزة الفائدة المنخفضة التي يدفعها على الأموال إلى البلدان المقترضة -- أي البلدان النامية.[1]

ويتحمل البنك الدولي تكاليفه التشغيلية، حيث لا يستعين بمصادر خارجية من أجل توفير أموال لأغراض تمويل المصروفات العامة.

إذاً، من أين تأتي النقود التي تمول أنشطة البنك الدولي، وكيف يستخدم البنك الدولي الأموال من أجل تحقيق رسالته؟

المطلب الأول: رأس مال البنك الدولي.

يتكون راس مال البنك من مساهمة الأعضاء ويدفع كل عضو 20% من قيمة حصته نقدا والباقي يعتبر ضمان للقروض التي يحصل عليها البنك ، وتتحدد قدرة كل دولة عضو في البنك على التصويت وفقا لحصتها في رأس ماله.

[1] **موسى سعيد مطر وآخرون**، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 168.

الدول الصناعية المتقدمة (أمريكا ، اليابان، ألمانيا، فرنسا، انكلترا) تسيطر على أكثر من 3/1 راس مال البنك وهو ما يجعلها تؤثر مباشرة على قرارات البنك وإستراتيجية.[1]

وقدر راس مال البنك حسب حصيلة عام 1996 حوالي 184 مليار دولار أمريكي.

تطور رأس المال البنك الدولي و عدد أعضائه خلال الفترة من 1946–1990 انظر الملحق رقم 02

المطلب الثاني: القروض والمنح

يقدم البنك الدولي من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير و المؤسسة الدولية للتنمية قروض ومنح.

يعتمد البنك الدولي للإنشاء والتعمير في إقراضه للبلدان النامية بشكل رئيسي على بيع سندات تتمتع بتصنيف ائتماني من مرتبة (AAA) في الأسواق المالية العالمية. وبينما يجني البنك الدولي للإنشاء والتعمير هامش ربح صغير على هذه القروض، فإن الجزء الأكبر من دخله يأتي من قيامه بإقراض رأس المال الخاص به. ويتألف رأس المال هذا من احتياطيات تراكمت عبر السنوات وأموال يدفعها مساهمو البنك من البلدان الأعضاء البالغ عددها 184 بلداً. كذلك يمول دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير المصاريف التشغيلية للبنك الدولي، كما ساهم في أعمال المؤسسة[2] الدولية للتنمية وتخفيف أعباء الديون.

يعتمد البنك الدولي للإنشاء والتعمير في إقراضه للبلدان النامية بشكل رئيسي على بيع سندات تتمتع بتصنيف ائتماني من مرتبة (AAA) في الأسواق المالية العالمية. وبينما يجني البنك الدولي للإنشاء والتعمير هامش ربح صغير على هذه القروض، فإن الجزء الأكبر من دخله يأتي من قيامه بإقراض رأس المال الخاص به. ويتألف رأس المال هذا من احتياطيات تراكمت عبر السنوات وأموال يدفعها مساهمو

[1] **ياسين عبيدات**، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الاقلال من الفقر في البلدان منخفضة الدخل، مداخلة في الملتقى حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة جامعة سطيف 01، 08، 09 ديسمبر 2014، ص208.

[2] **مازن عبد السلام ادهم**، العلاقات الاقتصادية و النظم النقدية الدولية، منشورات الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف و الترجمة والنشر ، طرابلس – الجماهيرية العظمى، الطبعة الأولى 2007، ص 2

البنك من البلدان الأعضاء البالغ عددها 184 بلداً. كذلك يمول دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير المصاريف التشغيلية للبنك الدولي، كما ساهم في أعمال المؤسسة الدولية للتنمية وتخفيف أعباء الديون.

ويتم تحديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وهي المصدر الأكبر الذي يقدم قروضاً بدون فائدة ومساعدات في شكل منح إلى أشدّ بلدان العالم فقراً، كل ثلاث سنوات بمساعدات من 40 بلداً مانحاً. وتتم تعبئة المزيد من الأموال من خلال سداد أصل القروض التي تمتد آجال استحقاقها لحوالي 35 إلى 40 عاماً وكذا سداد القروض التي تقدم بدون فائدة، ثم يعاد إقراض هذه الأموال مرة أخرى. وتشكل المؤسسة الدولية للتنمية حوالي 40 في المائة من القروض التي يقدمها البنك الدولي.[1]

يقدم البنك الدولي، من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، نوعين أساسيين من القروض والأعتمادات: قروض الاستثمار وقروض لأغراض سياسات التنمية . تُقدَّم القروض الاستثمارية إلى البلدان من أجل تمويل توريد السلع وتنفيذ الأعمال وتقديم الخدمات المساندة لمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجموعة واسعة ومتنوعة من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وتوفر قروض سياسات التنمية (التي كانت تعرف فيما مضى بقروض التكييف) تمويلاً سريع الدفع من أجل مساندة إصلاحات السياسات والإصلاحات المؤسسية في البلدان.

ويتم تقييم المشروعات المقترحة التي تتقدم بها جميع الجهات المقترضة من أجل ضمان سلامة المشروع من الناحية الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية. وأثناء المفاوضات التي يتم إجراؤها بشأن القرض، يتفق البنك والجهة المقترضة على الأهداف الإنمائية والنتائج ومؤشرات الأداء وخطة التنفيذ وكذا الجدول الزمني الذي سيجري بمقتضاه تقديم مدفوعات القرض. وبينما يقوم البنك الدولي بالأشراف على تنفيذ كل من القروض التي يقدمها وتقييم ما تحققه هذه القروض من نتائج، تقوم الجهة المقترضة بتنفيذ المشروع أو البرنامج وفقاً للشروط التي تم الاتفاق عليها. يعمل ما يقرب من 30 في المائة من

[1] بورمة هشام، النظام المصرفي الجزائري وامكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ادراة المالية، 2008 – 2009، ص 72.

موظفي البنك الدولي في نحو 100 مكتب قطري حول العالم، ويقوم على إدارة ثلاثة أرباع القروض القائمة مديرون قطريون يعملون بعيداً عن مكاتب البنك الدولي في واشنطن.[1]

تستهدف المنح تيسير إقامة المشروعات الإنمائية من خلال تشجيع الابتكار والتعاون بين المنظمات ومشاركة أصحاب المصالح المباشرة المتواجدين على المستوى المحلي في المشروعات. وفي السنوات الأخيرة، تم استخدام المنح التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية--التي تُموَّل مباشرةً أو تُدار من خلال الشراكات-- فيما يلي:

- التخفيف من أعباء الديون التي تثقل كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
- تحسين خدمات الصرف الصحي وإمدادات المياه
- مساندة برامج التحصينات واللقاحات من أجل تخفيض حالات الإصابة بالأمراض المعدية مثل الملاريا.
- مكافحة جائحة فيروس ومرض الإيدز.
- مساندة منظمات المجتمع المدني.
- وضع مبادرات من أجل تخفيض انبعاث غازات الدفيئة.

والجدير بالذكر أن أموال البنك محصنة ذد أي تخفيض في عملة أي عضو إذ تتمتع أمواله بالحماية ولا يتحمل خسارة الصرف ، فكلما خفضت دولة سعر صرف عملتها طالب بدفع تعويض له مساو لنسبة التخفيض لتغطية الخسارة التي تصيب حصة ذلك البلد في البنك.[2]

[1] بورمة هشام، المرجع السابق ص 73

[2] مازن عبد السلام ادهم، ص 5

خلاصة:

يتألف البنك الدولي من خمس مؤسسات إنمائية وثيقة الصلة: البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، ومؤسسة التنمية الدولية ، ومؤسسة التمويل الدولية ، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار. يمكن أيضًا تضمين البنك الدولي في عضويته. 184 دولة ، ولكي تصبح أي دولة عضو في البنك الدولي يجب أن تنظم أولا إلى صندوق النقد الدولي، مؤسسة التنمية الدولية، ومع تفاقم أزمة المديونية للدول النامية خلال الثمانيات، بدا برامج البنك الدولي تتجه إلى ما عرف ببرامج التكييف الهيكلي، واستكمال سياسات التثبيت النقدي التي يقترحها صندوق النقد الدولي، وهكذا بدا كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يعملان في تعاون لمعالجة أوضاع الدول النامية، فالبنك الدولي له مجموعة من المهام والأهداف التي يتحلى بها، كما أن السياسة التمويلية للبنك الدولي أي مصادره التمويلية متمثلة في: رأس مال البنك الدولي – القروض والمنح، كما ينبغي أن نشير إلى توجيهات البنك الدولي في قضايا التنمية كثيرا ما تصطدم بالاعتبارات السياسية للدول المتلقية القروض.

الفصل الثاني

آليات البنك العالمي ومساهمته في عملية التنمية الاقتصادية

الفصل الثاني

آليات البنك العالمي ومساهمته في عملية التنمية الاقتصادية

ان قضية التنمية في أي مجتمع يرتبط بطرح القضايا المتعلقة بتمويلها، من حيث الأساليب والأجهزة، وبوجه خاص من خلال الدور الذي يمكن أن تلعبه الإدارة السليمة للجهاز البنكي، ومدى إمكانياته في تغيير أوضاعه و سياسته بما يمكنه التكيف مع الأوضاع المطلوبة لتنمية المجتمع، فيمكن للبنوك أن تلعب دورا أساسيا في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تجميع الموارد المختلفة ثم توجيهها إلى أوجه الاستخدام والاستثمار المناسب.

وكذلك يقوم مجلس المحافظين والمدراء التنفيذيين بالعمل الأساسي كمجالس تمثيل الدولة على المستويين، حيث باعتباره مستوى واسع بالنسبة إلى مجلس المحافظين وضيق نسبيا على مستوى مجلس المدراء التنفيذيين، مع توزيع محكم للقوة التصويتية يعكس تحكم الدول الكبرى في عملية تسيير المنظمة.

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين فيما يلي: المبحث الأول معنون بالأجهزة التنظيمية للبنك الدولي وسياسته الإقراضية، أما بخصوص المبحث الثاني فيتمثل في تقييم البنك الدولي.

المبحث الأول

الأجهزة التنظيمية للبنك الدولي وسياسته الإقراضية.

يعتبر "البنك الدولي" من أكبر مصدر تمويل في العالم، يهدف إلى تقديم المساعدات المالية والفنية البلدان العالم الثالث في جميع أنحاء العالم، وينصب محوره الرئيسي حول مساعدة أكثر الناس فقرا واشد البلدان فقرا، رسالته تحقيق عالم خالي من الفقر.[1]

وبالتالي أن خفض مستويات الفقر، متوقف على عدد السكان في الدول، مما يعمل " البنك الدولي" على سد هذه الفجوة وتحويل موارد البلدان الغنية من أجل نمو بلدان الفقيرة. لهذا يعتبر من أكبر مصادر التمويل في العالم لتقديم مساعدات التنمية، بناء المدارس، المراكز الصحية، التزويد بالمياه والكهرباء، مكافحة الأمراض، وحماية البيئة.[2]

البنك الدولي يشبه مؤسسة تعاونية، عددها 189 مساهمين ويمثل المساهمون من خلال مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين، كما أن مهمتها الأساسية هي منح القروض للبلدان التي تعاني من مشاكل وأزمات اقتصادية فلهذا البنك الدولي هو الملجأ المعتمد لهذه الدول، حيث يقوم بإقراض الحكومات مباشرة أو بتقديم الضمانات التي تحتاجها للإقراض من دولة أخرى، أو من السوق الدولية.[3]

للوقوف على هذه الأجهزة تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الآتية: المطلب الأول معنون بمجلس المحافظين ومجلس المدراء التنفيذيين، أما فيم يخص المطلب الثاني يكمن في شروط الإقراض من البنك الدولي، في حين المطلب الثالث يكمن في أنواع القروض التي يمنحها البنك الدولي.

المطلب الأول: مجلس المحافظين ومجلس المدراء التنفيذيين.

سوف نتناول هذا المطلب في الفروع التالية: الفرع الأول معنون بمجلس المحافظين، أما بخصوص الفرع الثاني يتمثل في مجلس المدراء التنفيذيين.

---

[1] جمال محمد احمد، إبراهيم السيد، المرجع السابق، ص20.

[2] د جمال محمد احمد، إبراهيم السيد، المرجع نفسه، ص، ص 47-48.

[3] علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي، ط 04، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص481.

الفرع الأول: مجلس المحافظين.

تتألف مجالس المحافظين من محافظ ومحافظ مناوب واحد يتم تعينهما من قبل كل بلد من البلدان الأعضاء بالبنك الدولي. وعادة ما يشغل هذا المنصب وزير المالية أو محافظ البنك المركزي بذلك البلد، أو أي مسؤول رفيع المستوى بالمرتبة الوظيفية نفسها. وتستمر مدة خدمة كل من المحافظين والمحافظين المناوبين خمس سنوات، ويجوز إعادة تعيين كل منهم.

إذا كان البلد عضواً بالبنك، وعضواً أيضاً بمؤسسة التمويل الدولية أو المؤسسة الدولية للتنمية، يقوم المحافظ المعين والمحافظ المناوب بحكم منصبهما حينئذ بدور المحافظ والمحافظ المناوب في مجلسي محافظي مؤسسة التمويل الدولية والمؤسسة الدولية للتنمية. ويمثل المحافظون والمحافظون المناوبون أيضاً بلدانهم في المجلس الإداري للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ما لم يُذكر خلاف ذلك. أما محافظو الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والمحافظون المناوبون، فيتم تعينهم على نحوٍ منفصل.[1]

دور مجالس المحافظين

وفقاً لاتفاقية إنشاء البنك الدولي، تُخوّل جميع صلاحيات البنك لمجالس المحافظين، وتُعتبر الهيئة العليا لاتخاذ القرار بالبنك. إلا أن مجالس المحافظين تفوض جميع صلاحياتها إلى المديرين التنفيذيين، عدا ما احتفظت به اتفاقية إنشاء البنك الدولي له. وتتضمن هذه الصلاحيات:

- الموافقة على دخول أعضاء جدد أو إيقاف عضويتهم
- زيادة أو تخفيض رأس مال البنك المصرح به؛
- تحديد أوجه توزيع صافي دخل البنك؛
- البت في الاستئنافات المقدمة من المديرين التنفيذيين عن تفسير أحكام اتفاقية إنشاء البنك الدولي.
- اتخاذ ترتيبات شاملة رسمية للتعاون مع منظمات دولية أخرى؛
- إيقاف عمليات البنك نهائياً؛

[1] جمال محمد احمد، إبراهيم السيد، المرجع السابق، ص20.

- زيادة عدد المديرين التنفيذيين المنتخبين؛
- الموافقة على تعديلات اتفاقية الإنشاء.

الفرع الثاني: مجلس المدراء التنفيذيين.

يعمل في البنك 24 مديرا تنفيذيا، حيث تنص مذكرة اتفاق البنك على أن يمثل خمسة من هؤلاء المديرين التسعة عشر الآخرون، فيمثلون دوائر انتخابية ويجري انتخاب كل عضو منها من قبل بلد أو مجموعة بلدان مرة كل سنتين. ويتحمل المديرين التنفيذيون ورئيس البنك الذي يشغل أيضا منصب رئيس المجلس مسؤولية العمليات العامة للبنك ويؤدون واجباتهم بموجب الصلاحيات المخولة لهم من مجلس المحافظين.[1]

المديرون التنفيذيون مسؤولون عن إدارة العمليات العامة للبنك، ولهم في ذلك أن يباشروا كافة الصلاحيات التي يخولها لهم مجلس المحافظين. وقد حدد ما يتعلق بتشكيلتهم أو صلاحيتهم وغير ذلك من الأمور المتعلقة بهم في المادة 05 من اتفاقية إنشاء وتأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وعددهم هو 12 مديرا تنفيذيا، ويجب ألا يكون من المحافظين ويكون منم بينهم: خمسة معينين، واحد من كل من الدول الخمس الأعضاء التي تملك أكبر عدد من الأسهم وهي: (الو.م.أ، اليابان، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا). وباقي الأعضاء (07 أعضاء) يتم انتخابهم لمدة سنتين بواسطة الحكام الممثلين للأعضاء الباقين بالبنك، ويعين كل مدير تنفيذي مديرا مناوبا، له كامل الصلاحيات أثناء غيابه ويجوز للمديرين المناوبين حضور الاجتماعات برفقة المديرين الذين قاموا بتعيينهم ولكنهم لا يشاركون في التصويت.

ويكون نصاب اجتماع المديرين التنفيذيين صحيحا بحضور أغلبية من المديرين تمثل ما لا يقل عن نصف المجموع الكلي للأصوات.

[1] بشار محمود قبلان، المرجع السابق، ص19.

* المديرون التنفيذيون هم الذين يمثلون البلدان الأعضاء البنك الدولي، 189 بلد، مسؤولون تسيير العمليات العامة للبنك، بموجب صلاحيات خولها لهم مجلس المحافظين. أنظر: شيريل بيار، المرجع السابق، ص 47.

1- هيكلة عمل مجلس المديرين التنفيذيين:

يضم المجلس خمس لجأن دائمة ولجنة واحدة متخصصة، ويعمل المديرون التنفيذيون أعضاء في واحدة أو أكثر من اللجان الدائمة، التي تساعد المجلس على النهوض بمسؤولياته الاشرافية من خلال الفحص المتعمق السياسات والإجراءات، وتجتمع اللجنة التوجيهية للمديرين التنفيذيين التي يعمل فيها جميع المديرين، مرتين شهريا لمناقشة برنامج العمل الاستراتيجي للمجلس ويشارك المجلس عبر لجانه بانتظام في متابعة مدى فعالية أنشطة البنك الدولي من خلال هيئة التفتيش.[1]

تألفت أول مجالس للمديرين التنفيذيين من 12 مديراً تنفيذياً كما هو مبين في اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المادة الخامسة، البند 4(ب). (E) وتتطلب زيادة عدد المديرين التنفيذيين المنتخبين قراراً من مجالس المحافظين بأغلبية 80 في المائة من المجموع الكلي للأصوات (مجموع قوة التصويت). وقبل الأول من نوفمبر/تشرين الثاني 1992، كان هناك 22 مديراً تنفيذياً، 17 منهم كانوا منتخبين. وفي عام 1992، ونظراً للارتفاع الكبير في أعداد الأعضاء الجدد الذين انضموا إلى البنك، تمت زيادة عدد المديرين التنفيذيين المنتخبين إلى 20 مديراً. ثم ارتفع العدد الكلي للمديرين التنفيذيين إلى 24 مع إضافة مقعدين جديدين لكل من روسيا ومجموعة جديدة من البلدان حول سويسرا. ومع بدء ولايته الجديدة في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني 2010، انضم عضو جديد ممثل عن أفريقيا جنوب الصحراء إلى المديرين التنفيذيين ليرتفع بذلك مجموعهم إلى 25 مديراً.

قوة التصويت

اعتمد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي نظام التصويت المرجح. وبموجب اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، (E) فإن عضوية البنك مفتوحة لجميع البلدان الأعضاء بصندوق النقد الدولي. ويشترط على أي بلد يتقدم بطلب عضوية في الصندوق أن يقدم بيانات عن اقتصاده، تتم مقارنتها مع بيانات البلدان الأعضاء الأخرى التي تتماثل اقتصاداتها معه من حيث الحجم. ومن ثم، تُخصص حصة لهذا البلد تعادل نسبة اكتتابه في الصندوق، ويحدد ذلك قوته التصويتية في الصندوق.

[1] تقرير البنك الدولي، المرجع نفسه، ص، ص10-11.

يُخصص لكل بلد عضو 250 صوتاً يضاف إليها صوت واحد عن كل سهم يملكه من أسهم رأس مال البنك. وتُستخدم الحصة التي خصصها الصندوق لهذا البلد في تحديد عدد الأسهم المخصصة لكل بلد عضو جديد بالبنك.

ويتم تعيين خمسة من المديرين التنفيذيين من قبل البلدان الخمسة الأعضاء التي تملك أكبر عدد من أسهم رأس المال (حالياً: الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة). كما تختار الصين والاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية مديراً تنفيذياً ممثلاً لكل منها. أما المديرون التنفيذيون الآخرون، فيتم انتخابهم من قبل البلدان الأعضاء الأخرى. ويتفاوت توزيع القوة التصويتية من مؤسسة إلى أخرى داخل مجموعة البنك الدولي.

وتتولى سكرتارية البنك مسؤولية تنسيق إجراءات الزيادة الدورية لرأس مال البلدان الأعضاء في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتسدي السكرتارية المشورة والنصح بشأن الإجراءات الخاصة بالاكتتاب في أسهم إضافية على النحو الذي تخوله قرارات مجالس المحافظين، بما في ذلك المستندات ومدفوعات الاكتتاب في رأس المال المطلوبة.[1]

الشؤون المسلكية

تحل مدونة قواعد السلوك الخاصة (E) بكبار مسؤولي مجلس المديرين التنفيذيين التي دخلت حيز النفاذ في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني 2007 محل مدونة قواعد السلوك وإجراءات لجنة الأخلاق المسلكية التي تمت الموافقة عليها في أغسطس/آب 2003.

وتحدد مدونة قواعد السلوك الخاصة بكبار مسؤولي المجالس المبادئ والمعايير الأخلاقية للمديرين التنفيذيين، ورؤساء كل من مؤسسات مجموعة البنك الدولي، والمديرين التنفيذيين المعينين، والمديرين التنفيذيين السابقين، والمديرين التنفيذيين المناوبين، والمديرين التنفيذيين المناوبين المعينين، والمديرين التنفيذيين المناوبين السابقين، والمديرين التنفيذيين المناوبين المؤقتين، وكبار المستشارين، ومستشاري المديرين التنفيذيين (يُشار إليهم معاً "بكبار مسؤولي المجلس") فيما يتعلق بوضعيتهم ومسؤولياتهم في مؤسسات مجموعة البنك الدولي.

[1] بشار محمود قبلان، المرجع السابق، ص19.

وتنص مدونة قواعد السلوك على أنه مع تحمل هؤلاء المسؤولين المسؤوليات والواجبات المعهودة إليهم الواردة في اتفاقية إنشاء البنك الدولي، والنظام الداخلي، والوثائق الأخرى ذات الصلة بمؤسسات مجموعة البنك الدولي، يجب أن تتسق سلوكياتهم الشخصية والمهنية مع المعايير والإجراءات الواردة في مدونة قواعد السلوك. وعملاً بأحكام هذه المدونة، أنشأ المجلس لجنة الأخلاق المسلكية لمعالجة الشؤون الأخلاقية المتعلقة بكبار مسؤولي المجلس بغية ضمان سلامة نظم الحوكمة وفقاً المدونة. وتتمتع اللجنة بصلاحية إسداء المشورة لكبار مسؤولي المجلس أو الرئيس بشأن حالات تضارب المصالح، أو عمليات الإفصاح السنوي عن الذمة المالية، أو جوانب السلوك الأخلاقية الأخرى فيما يتعلق بمسؤولي المجلس أو الرئيس، والتحقيق في ادعاءات سوء السلوك ضد مسؤولي المجلس أو الرئيس.

*بينما تنص اتفاقية إنشاء مؤسسة التمويل الدولية واتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار(E) على تسمية مجلسي إدارتهما، فإنه يُطلق على أعضاء مجالس مجموعة البنك الدولي مجتمعين "المديرين التنفيذيين" عند الإشارة إليهم.[1]

المطلب الثاني: شروط الإقراض من البنك الدولي.

تقوم السياسة الاقراضية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير على منح القروض متوسطة وطويلة الأجل، وهي موجهة إلى الدول النامية في الوقت الحاضر، بعدما كانت موجهة في بداية الإنشاء إلى الدول المتضررة من الحرب العالمية الثانية، وعادة ما تكون مدة استرداد القروض ما بين 15 و 20 سنة، وهي تعطي حاليا للدول النامية متوسطة الدخل وكذلك للدول الأقل دخلا ممن يتمتع بالأهلية الائتمانية.

الفرع الاول: شروط الإقراض من البنك الدولي:

يقدم البنك الدولي قروضا مباشرة لحكومات الدول الأعضاء أو لأحد فروعها أو لهيئات أخرى بضمان الدولة العضو، وذلك من خلال أمواله الخاصة أو من خلال الأموال التي يحصل عليها من الأعضاء في صورة جزء من اكتتابهم في رأس المال أو في صورة سندات يصدرها، ويعرضها على الجمهور في الدولة

[1] بشار محمود قبلان، المرجع السابق، ص21.

التي تطلب عملتها ويتقاضى البنك فوائد وعمولة على عمليات الإقراض التي يقوم بها ويستخدم هذه الإيرادات في دفع فوائد القروض والسندات التي يصدرها وكذلك في دفع نفقاته الجارية.[1]

ومن أهم الشروط التي تخضع لها قروض البنك الدولي سواء وفق نظام البنك الأساسي أو وفق لما استقرت عليها سياسته حتى الآن هي:

- ✓ يجب أن يكون الهدف من القرض تمويل مشروع معين، إلا في حالات خاصة يخرج فيها البنك عن ذلك حيث يقدم قروضا عامة لتمويل هيئة تشرف على جهود التنمية أو قرض يكون الغرض منها تمويل جزء من خطة التنمية.
- ✓ يعتبر البنك مكملا للأسواق العادية وليس بديلا عنها، لذلك يجب أن يتحقق البنك من عجز المقترض من الحصول على ما يلزمه من خلال مصادر أخرى لاسيما الأسواق.
- ✓ ضرورة تأكد البنك من صلاحية الإمكانيات الفنية والاقتصادية لتنفيذ المشروع والتأكد من ربحية المشروع أو عائده المالي ويمثل هذا الجانب أهم جوانب البحث الاقتصادي المعاصر وجانبا هاما من جوانب نشاط البنك الدولي.
- ✓ التأكد من فائدة المشروعات المطلوب تمويلها وأولويتها بالنسبة لمشروعات أخرى.
- ✓ على البنك أن يتأكد من قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الناجمة عن القروض، وهذا يقتضي إجراء دراسات شاملة لاقتصاديات الدولة وما ينتظر أن تحققه من نمو في المستقبل.
- ✓ تمنح أغلب قروض البنك لأجل يتراوح بين 10-20 سنة، بل وأكثر من ذلك أحيانا، أما سعر الفائدة فيبلغ متوسطه في الوقت الحاضر 5.4%، وهذا عدا عمولة قدرها %0.75

[1] برباص الطاهر،أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد-دراسة حالة، رسالة ماستر ، جامعة بسكرة، 2009.ص 56

الفرع الثاني: تطور آلية إعطاء القروض للبنك الدولي.

إن الفكرة الأساسية من وراء القروض التي يقدمها البنك هي العمل على توفير مصدر لتمويل الدول غير القادرة على الالتجاء إلى السوق المالية الدولية، ولذلك فإن عملاء البنك هم من الدول الفقيرة والاقل نموا، وعندما تتحسن الأوضاع الاقتصادية للدول وتصبح قادرة على الالتجاء إلى السوق المالية، فإن قروض البنك تتوقف عنها، ويقال إن الدولة أصبحت قادرة على الإقراض، وتتم قروض البنك بضمان من الحكومات في الدول المعنية، أي أن قروض البنك دائما قروض سيادية.[1]

شهدت سياسة الإقراض في البنك بثلاث مراحل أساسية، تم التطرق إليهم سابقا، أي أن البنك الدولي في مسيرته الاقراضية استطاع أن يكيف سياسته وبرامجه لتحقيق أهدافه وبسط سيطرته. الا أنه لم يتخل عن المبادئ الليبيرالية الاقتصادية بوصفها الإيديولوجية التي ينطلق من خلالها.[2]

فعند مراجعة الدول التي حصلت على قروض من قبل البنك في حقبة الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، فقد لاحظ العديد من الباحثين أن القروض التي قدمها البنك إلى تلك الدول كانت لدى الولايات المتحدة مصالح اقتصادية وسياسية (مثل: دول أمريكا اللاتينية، تركيا، أندونيسية...)، أي فلا يمكن بأي حال من الأحوال فصل العلاقات السياسية الأمريكية عن سياسة البنك في اقراض الدول خلال مسيرة البنك، أن الكثير من المشاريع التي مولها البنك في مختلف المناطق العالم كان بلا شك وراء أهدافها السياسية، أي أنه لا يمكننا ضمان استقلال الإنجازات الاقتصادية عن التدخلات السياسية، وهو الأمر يتنافى مع اتفاقية إنشاء البنك الدولي.[3]

حاليا تخضع ممارسة البنك الدولي اليومية إلى حد بعيد لمبدأ مركب ذو جذور غير مصرفية فهو مبدا أيديولوجي ويعرف ب: "توافق واشنطن"(فهو عبارة عن مجموعة من اتفاقيات غير الرسمية تمت

[1] بشار محمود قبلان، المرجع السابق، ص 25

[2] حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص 192.

[3] شيريل بيار، المرجع السابق، ص31

خلال فترة الثمانيات والتسعينات من القرن العشرين بين الشركات الرئيسة عبر القارات و مصارف "وول ستريت" والبنك الفيديرالي الأمريكي والأجهزة المالية الدولية.[1]

قد نصت المادة 68 من قانون النقد والقرض على أنه:" يشكل عملية القرض، في مفهوم هذا الأمر، كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو بعد بوضع أمواله تحت تصرف شخص اخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الاخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان.[2]

بمفهوم هذه المادة فإن عملية القرض ماهي إلا منح المقترض مبلغ من المال على أن يلتزم برده في المدة الزمنية المتفق عليها، وكل ذلك مقابل نسبة متفق عليها مسبقا في عقد القرض، وتشكل هذه النسبة ما يسمى بالعوض، وهو شرط أساسي لالتزام البنك ويتم أداء العوض في ظل عملية القرض من خلال دفع الفائدة أو بتسديد العمولة، وللعوض مكان جوهريا في عملية القرض حيث يسمح وجوده في مثل هكذا عملية بتمييز القرض البنكي عن القرض المدني الذي عادة ما يكون مجانا وهي القاعدة، والاستثناء يكون بفائدة. وما يلاحظ فهذه المادة ربطت بين تصرفين قانونيين في نفس الوقت، أو بمعنى اخر تضمنت هذه المادة التزامين مختلفين في عقد واحد:

– الأول: هو التزام بعوض وهو صورة من صور التعهد بالدفع ويصدر من العميل للبنك. – الثاني: هو وضع الأموال من البنك تحت تصرف المقترض.[3]

الغالب في الأمر أن يمنح البنك المقترض المبلغ المالي المتفق عليه، في شكل سيولة تسلم للزبون مباشرة وهي الصورة البسيطة لعقد القرض، ولكن قد يبادر البنك الدولي ولجلب عدد أكبر من الزبائن إلى فتح الاعتماد، وذلك بأن يكون في حساب الزبون مبلغا معينا تحت تصرفه، وهو ما يسمى "بفتح الاعتماد (فهو عقد يتعهد البنك بموجبه أن يضع تحت تصرفه عميل مبلغ نقديا معين، وللأخير أن يقوم بسحب المبلغ كله أو بعضه خلال مدة معينة، ويلتزم العميل في مقابل ذلك برد المبلغ الذي استخدمه مضاف اليه الفوائد). فنجد أن عقد القرض قد يتحول إلى عملية فتح الاعتماد، والتي ما هي الا صورة

[1] بشار محمود قبلان، المرجع السابق، ص 37.

[2] أنظر: الأمر رقم04/10، المؤرخ في 26 اوت 2010، المتضمن قانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية 10، العدد 50، الصادرة بتاريخ 1 سبتمبر 2010.

[3] مصطفى كمال طه، عمليات البنوك، ط 01، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2005، ص3.

بسيطة له فكلاهما يؤديان إلى منح البنك مبلغا للزبون مقابل نسبة مئوية، الفرق هو أن في فتح الاعتماد يقوم البنك بوضع هذا المبلغ في حساب الزبون، أما عملية القرض البنكي فإن الزبون هو من يطلب المبلغ المالي من البنك.[1]

أخير يمكن القول بأن القروض تعتبر المورد الأساسي الذي تعتمد عليه البنوك للحصول على إيرادات، كما أنه نتيجة حتمية لاعتمادها على عامل الثقة والائتمان لزيادة مخزونها من الودائع والذي يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الفوائد التي تعتمد عليها في دفع مستحقات المودعين. وعموما تلجا الدول إلى القروض البنكية للمؤسسات العاجزة عن التمويل الذاتي، فالبنك يقدم القروض انطلاقا من الحالة المالية للمدين أو الزبون، وبالتالي البنك يثق في زبونه لارجاع المبلغ المقترض في المدة المتفق عليها والمبينة في العقد المبرم بينهما، ومن المتعارف عليه أن البنوك جهاز أساسي في أي مجتمع، ولا يوجد أحد منا لا ينجا لهذه المؤسسة المصرفية ومهما كان نوع العملية التي سيجريها، ومهما كانت الأسباب التي يقدم من أجلها الشخص للإقراض والتي تكون في مجملها أما:

– تمتع القروض البنكية بسهولة التحصيل، فما هو الا عقد مبرم بين البنك والزبون، مع توفر شروط وأركان العقد وهو ما يؤدي إلى سهولة اثباته لأنه من العقود الشكلية.

– القروض البنكية تسمح للمؤسسات و بمختلف أنواعها الحصول على الأموال الكافية أما لاستثمارها، أو لا نقاضها من عجز مالي وبالتالي تفادي الإفلاس.

– القروض البنكية لها ميزة المرونة، لأنها عادة ما تمنح الزبون قرضا نقديا وهو ما ينتج عنه سهولة في استخدامه من قبل المقترض.[2]

لذلك فإنه لا بد من وجود سياسة مدروسة من قبل البنوك في منحها للقروض، وأهم سبيل أو طريق لتفادي بعض مخاطر التي قد تهدد البنوك فيما يخص مسالة القروض، وهو محاولة التنويع في المشاريع الاستثمارية الموجهة لها لهذه الأموال، مما قد يؤدي إلى تقليل المخاطر واحتمالات الخسارة.[3]

[1] احمد بلود نسين، الوجيز في القانون البنكي الجزائري، د ط، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2009، ص 05.

[2] جميل أحمد توفيق، اساسيات المالية، د ط، دار النهضة العربية، بيروت، دس، ص353.

[3] عكاشة محمد عبد العال، العمليات المصرفية الدولية، ط 01، دار الجامعة، الإسكندرية، 2012، ص288.

المطلب الثالث: أنواع القروض التي يمنحها البنك الدولي.

يجب على البلدان منخفضة الدخل المؤهلة للحصول على قروض بدون فوائد من المؤسسة الدولية للتنمية أن تجمع مبادئ إطار التنمية الأوسع في ورقة إستراتيجية للحد من الفقر قبل الشروع في إعداد برنامج مساعدة البنك. يجب وضعها في قلب أي خطة تنموية والجهات الفاعلة مثل: يجب إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني بشكل كاف لتحقيق ذلك على التمويل والمساعدات الأخرى، فإن البنك من خلال قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير، له دور ويعني هذا غالبا:

– العمل لخلق مناخ استثماري يحتمل بدرجة أكبر لن يقدر على اجتذاب رأس المال الخاص ويساعد في تأسيس برامج إنفاق اجتماعي فعالة ومتصفة.[1]

وعليه يقوم البنك بتقديم نوعين أساسيين من القروض نذكر منهما:

1/ قروض استثمارية للسلع والاعمال والخدمات المساندة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجال واسع من القطاعات.

2/ قروض تكييف أي توفر تمويلا يتم صرفه بسرعة لدعم إصلاحات السياسة والمؤسسات، وبمجرد انتهاء المقترض من تحديد واعداد مقترح خاص بمشروع ما، يقوم البنك بمراجعة قابلية ذلك المشروع للنجاح عمليا، كما قد يقوم كل من البنك والمقترض اثناء عملية التفاوض حول القرض بالاتفاق على هدف التنمية، المكونات، المخرجات، مؤشرات الأداء، خطة التنفيذ والجدول الزمني لصرف أموال القرض، وفور قيام البنك باعتماد القرض وسريان مفعوله، ينفذ المقترض المشروع أو البرنامج وفقا للشروط المتفق عليها مع البنك.[2]

يشرف البنك على تنفيذ كل قرض وتقييم نتائجه، وتتم إدارة ثلاثة أرباح القروض القائمة من قبل مديرين يقيمون في البلدان المعنية بعيدا عن المقر الرئيسي " للبنك الدولي" في العاصمة الأمريكية واشنطن، فما يقرب من 30% من موظفي البنك الدولي يعملون في حوالي 100 مكتب منتشرة في

[1] جمال محمد احمد، إبراهيم السيد، المرجع السابق، ص 59.

[2] بشار محمود قبلان، المرجع السابق، ص 73.

أنحاء العالم، تخضع جميع القروض لسياسة العمليات التي يتبعها البنك الدولي، والتي يهدف التأكد من سلامة العمليات التي يمولها البنك من الناحية الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية.[1]

لكي تحصل جميع المشاريع على موافقة البنك، يجب أن يثبت كل منهما بأنه لا يتسبب في أي ضرر للسكان أو البيئة، وبالإضافة إلى التقييم البيئي الذي تقوم به جميع المشاريع، وتتوفر لدجي البنط سياسات رسمية فيما يتعلق بالموائل الطبيعية: إدارة الآفات، الملكية الثقافية، إعادة التوطين، المشاريع المتواجدة في مناطق متنازع عليها، وتعدد السياسات وتخضع لمراجعة شاملة ورقابة صارمة، ويشمل استعراض السياسات التالية، التي توجد مسودتها على شبكة الأنترنيت ومتاحة الاستثمارات الالكترونية:

– قروض التكيف: فقد تمنح هذه القروض لمعالجة أسباب الازمات الاقتصادية التي تعاني منها البلدان.

– الصناعات الاستخراجية: هي تعني المواد الخام التي تستخرج من باطن الأرض مثل المعادن، تعتمد الصناعات الاستخراجية على الموارد الطبيعية التي لا يمكن أن تجدد أو تعوض مثل: صناعة الفوسفات والاسمنت والكثير من الثروات مثل: النفط، في حالة استخراج المعادن والنفط والغاز تسمى ب "صناعة التعدين".[2]

ووافق أعضاء البنك على سياسة جديدة للكشف عن معلومات تتيح للبنك بأن ينشر للجمهور عددا كبيرا من وثائقه، بما فيها الوثائق المتعلقة بالمشاريع، والخلاصات التي يعدها رئيس مجلس الإدارة حول مناقشات المجلس المتعلقة باستراتيجيات المساعدات، ووثائق الاستراتيجيات القطاعية.[3]

وعليه يمكن تلخيص السياسة الاقراضية للبنك الدولي في النقاط التالية:

1) يقوم البنك الدولي بمنح قروض متوسطة أو طويلة الأجل، والنوع الثاني من القروض هو الأكثر شيوعا، وتتميز هذه القروض بفترة سماح مدتها خمس سنوات وفترة سداد تتراوح من 10 إلى 20 سنة. وفي الوقت الحالي تمنح بعض هذه القروض إلى الدول النامية حتى يصل معدل دخل الفرد فيها حدا معينا، وبعد ذلك تصبح هذه الدول قادرة على الإقراض من أسواق ورؤوس الأموال العالمية المباشرة.

[1] جمال محمد احمد، إبراهيم السيد، المرجع السابق، ص، ص 73-74.

[2] شيريل بيار، المرجع السابق، ص23.

[3] جمال محمد احمد، إبراهيم السيد، المرجع السابق، ص، ص74-75.

2) كان البنك الدولي مقيدا في منحه للقروض، وذلك بأن تمنح القروض إلى الحكومات أو بضمان من الحكومات، ولكن بعد إنشاء مؤسسة التمويل الدولية احدى مجموعات البنك الدولي والتي أصبحت قروضها لا تحتاج إلى ضمانات ويمكن أن تتعامل مع القطاع الخاص مباشرة.[1]

3) إن معظم البلدان النامية أعضاء في البنك الدولي، ولكن الدول الصناعية المتقدمة الكبرى تمتلك الجزء الأكبر من رأس مال البنك ومن ثم فأنها تسيطر على قوته التصويتية، و على اتخاذ القرارات التي تخدم مصالحها. ولذلك نجد أن البنك الدولي خلال الأربعينات والخمسينات والستينات من القرن الماضي ركز على منح القروض للدول الأوروبية لإعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية، وخلال تلك الفترة لم تحصل البلدان النامية على قروض من البنك الدولي رغم عضويتها فيه، وما يلاحظ أن البنك الدولي خلال الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي قدم قروض للدول النامية التي توجد فيها مصالح اقتصادية أمريكية، مثل: دول أمريكا اللاتينية، ولذلك نجد أن البنك ينتهج سياسة منحازة لصالح الدول التي تمتلك النصيب الأكبر من رأس المال البنك.[2]

4) يتبع البنك الدولي سياسة الاهتمام الزائد بمصالح المستثمرين، ويهدف منح القروض إلى تحقيق الربح واستردادها في موعد الاستحقاق، وعليه فإن البنك لم يعط اهتماما للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية ومراعاة احتياجاتها التمويلية.

5) يبدي البنك الدولي استعداده لمنح القروض للدول التي تنتهج سياسة الاقتصاد المفتوح والتي تكثر فيها الاستثمارات الأجنبية.

6) يقدم البنك الدولي القليل من القروض للمشاريع الصناعية، والتي تعتبر العمود الفقري للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، ويركز فقط على قطاعات الزراعة والطاقة والبني التحتية. والغرض من هذا

[1] علي عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 484.

[2] رمزي زكي، ازمة الديون الخارجية، دط، الهيئة المصرية العامة للكتب، قاهرة، 1978، ص 80.

السلوك إبقاء الدول النامية تدور في فلك النظام الرأس المالي العالمي، ولا تستطيع أن تنتهج سياسة اقتصادية مستقلة.[1]

مجمل القول يقدم البنك الدولي نوعان من القروض تتمثل فيما يلي:

النوع الأول:

تقدم للدول النامية القادرة على دفع أسعار فائدة قريبة من مثيلتها السوقية، أما مصدرها فهي المستثمرون من كافة دول العالم الذين يقومون بشراء السندات التي يصدرها البنك لهذا الغرض.

النوع الثاني:

وتقدم إلى الدول الأكثر فقرا التي عادة ما تفتقر إلى الجدارة الائتمانية في أسواق المال الدولية، وبالتالي فهي غير قادرة على دفع أسعار فائدة قريبة لأسعار الفائدة السائدة في السوق. لذلك ليس بمقدور البنك اصدار السندات بغية توفير الأموال المعدة لإقراض تلك الدول، وفي هذه الحالة يتم الإقراض عن طريق الفروع التابعة للبنك وهي مؤسسة التمويل الدولية.[2]

وعليه فمن أهم القروض التي يقدمها البنك منذ تأسيسه فتتمثل فيما يلي:

- القروض الشخصية.
- بطاقات الائتمان.
- القروض حسب درجة الضمان.
- قروض العقارات.
- القروض

حسب المدة الزمنية.[3]

[1] د علي عبد الفتاح، المرجع السابق، ص، ص 484-485.

[2] برباص الطاهر، المرجع السابق، ص 78.

[3] محسن البيه، قرض العقد، د ط، الموسوعة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص104.

المبحث الثاني

تقييم دور البنك الدولي في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية

قد تتحدد المهمة الرئيسية للبنك الدولي في: القضاء على الفقر، تقديم المساعدة للفقراء من خلال تقديم القروض والمشورة بشأن السياسات، وكذلك المساعدة التقنية، فعلى هذا النحو تتعلم البلدان التي تتلقى المساعدات طرق جديدة للعمل، ولكن مع مرور الوقت تم التوصل إلى قناعة أن الدولة خلال عملية تطويرها تحتاج إلى كم هائل من المساعدة لشق طريقها في التنمية، مما أدى إلى تراكم الكثير من الديون التي يصعب لقائها وتسديدها .[1]

وعليه على الرغم من الدور الذي يقوم به البنك الدولي في مجالات كثيرة من الأنشطة التي تشمل الزراعة، سياسة التجارة، والصحة والتعليم، وما حققه من إنجازات، علاوة على صياغة السياسات التي يرى البنك أنها مشجعة على النمو الاقتصادي، الا أنه ما يشير إلى وجود نوايا خفية للبنك الدولي، كما قد اهتم البنك الدولي بمساعدة الجزائر نظرا لعدة مشاكل مالية.[2]

مما اقتضى بنا الأمر تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين أساسيين نذكر منهما: المطلب الأول بعنوان إنجازات واخفاقات البنك الدولي، ثم بخصوص المطلب الثاني يتمثل في اتفاقيات الجزائر وعلاقتها بالبنك الدولي.

المطلب الأول: إنجازات واخفاقات البنك الدولي.

يؤكد البنك الدولي في كل ما أصدره من كتابات عن الإقراض الموجه نحو مكافحة الفساد، الا أنه الا سبيل إلى مساعدة الفقراء إلا عن طريق المعونة التي تزيد إنتاجيتهم، فليس هناك الا طريقة واحدة يمكن بها التصدي للفقر بنجاح في البلدان النامية، وهي أن تزيد تلك الأمم إنتاجها. اذ لا يمكن في أي من تلك البلدان اشباع الاحتياجات البشرية بمجرد إعادة توزيع ما يوجد لديها من ثروة، وقد حاول

[1] حاتم أمين مهران، السياسية الاقتصادية، "تقرير البنك الدولي حول إقليم الشرق الأوسط لإفريقيا"، مجلة التنمية، المجلد الثامن، العدد 02، يوليو 2016، ص05.

[2] إيمان الغماري، "البنك الدولي"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 04، العدد 03، 1996، ص10.

البنك في أيامه الأولى عندما كان بنكا "دولاريا" ألا يتجاوز حصة الولايات المتحدة في رأس ماله، وعلى الرغم من المادة 02 من بنود الاتفاق تنص " في حالة طلب الزيادة في رأس مال البنك الدولي يتعين على الأعضاء السداد بالذهب أو الدولار أو بالعملة الازمة لتلبية الالتزام، فإن هناك شكوكا لا يستهان بها في أن يكون باستطاعة الدول الأعضاء ذات العملات الضعيفة السداد في مثل هذه الحالة".[1]

فبالرغم من الإنجازات أو الدور الذي يقوم به البنك الدولي في جميع المجالات، إلا أنه لا يمنع من وجود مجموعة من إخفاقات البنك الدولي، فلهذا تم تقسيم هذا المطلب إلى الفروع التالية: الفرع الأول: معنون بإنجازات البنك الدولي، ثم بخصوص الفرع الثاني: يتمثل في إخفاقات البنك الدولي.

الفرع الأول: إنجازات البنك الدولي.

- **البنك الدولي اكبر ممول خارجي للتعليم في العالم:**

للتّعليم أهمّية مركزية بالنسبة لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فبالإضافة إلى تقديم مجموعة واسعة من الخدمات الفنّية والمشورة والتحليلات، قام البنك الدولي منذ بدء إتاحة القروض لمشروعات قطاع التعليم في عام 1963 بتقديم حوالي 36.5 بليون دولار أمريكي من القروض والأعتمادات لأغراض التعليم. وتتألّف حافظة قروضه الحالية لأغراض التعليم من 143 عملية إقراض إلى 88 بلداً بما يبلغ مجموعه 8.4 بليون دولار أمريكي. ويعمل البنك الدولي بصورة وثيقة مع كل من: حكومات البلدان، والوكالات والهيئات التابعة للأمم المتحدة، والهيئات المانحة الثنائية، ومنظمات المجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الحقيقية الآخرين في تقديم المساندة للبلدان النامية في الجهود التي تبذلها لإتاحة التعليم لكافة مواطنيها، وذلك كوسيلة لتمكينهم من أسباب القوة ودعم نمو اقتصادياتها الوطنية. علماً بأن المساندة التي يقدّمها البنك الدولي مُصمّمة بما يتلاءم مع احتياجات البلد المعني وهي تشمل: ضمان التحاق كافة الأطفال ولاسيما الفتيات والمحرومين بمدارس ابتدائية جيدة النوعية وقدرتهم على إتمام دراستهم فيها، وذلك لإتاحة الأساس اللازم لتلقّي المزيد[2] من العلم والتدريب؛ وتزويد طلبة المدارس الثانوية والجامعات والمعاهد العليا بالمهارات والاتجاهات والقِيم الملائمة للاقتصاد المتنامي القادر على

[1] شيريل بيبار، المرجع السابق، ص 84.

[2] برباص الطاهر، المرجع السابق، ص 78.

المنافسة وبفرص التعلّم مدى الحياة الأخذة في التوسّع، وذلك لتمكينهم من المشاركة والمساهمة في المجتمع القائم على المعرفة. ومن الأمثلة على ذلك مشروع التعليم الابتدائي في الهند الذي يساند جهود الحكومة الهندية في تحقيق شمولية التعليم الابتدائي بين الأطفال في سنّ 6-14 سنة، وذلك لسدّ الفجوة القائمة على صعيد المساواة بين الجنسين وعلى الصعيد الاجتماعي بحلول عام 2010.

- **البنك الدولي من بين اكبر الممولين الخارجيين لمكافحة فيروس ومرض الإيدز في العالم:**

يُصاب يومياً 14000 شخص بفيروس مرض الإيدز. وتتراوح أعمار نصف ذلك العدد بين 15 سنة و 24 سنة. علماً بأن فيروس ومرض الإيدز يقومان سريعاً بتقويض العديد من المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي حققتها البلدان النامية في السنوات الخمسين الماضية. وبما أن البنك الدولي من بين الجهات الراعية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة نقص المناعة المكتسب/الإيدز (المجموعة التي تقوم بتنسيق الاستجابة الدولية لهذا الوباء)، فقد قام في السنوات الخمس الماضية بتخصيص ما يزيد على 1.8 بليون دولار أمريكي لمكافحة انتشار فيروس ومرض الإيدز في مختلف مناطق العالم. كما أن البنك الدولي من أكبر المساندين مالياً لبرامج مكافحة فيروس ومرض الإيدز في البلدان النامية. وتعهّد البنك الدولي بأن لا يُحرم من التمويل أيّ بلدٍ قام بإعداد إستراتيجية فعالة لمكافحة هذا الفيروس[1] والمرض. وفي إطار الشراكة مع بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي، قام البنك بتنفيذ البرنامج المتعدد البلدان لمكافحة فيروس ومرض الإيدز، الذي يُتيح موارد كبيرة لمنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في بلدان هاتين المنطقتين. وقد وضع العديد من تلك المنظمات والمجتمعات مناهج مبتكرة بشأن مكافحة فيروس ومرض الإيدز بدأت منظمات ومجتمعات أخرى التعلّم منها وتعديلها بما يتلاءم مع أوضاعها الذاتية. وقد أتاح البرنامج المتعدد البلدان لمكافحة فيروس ومرض الإيدز حوالي 1.2 بليون دولار أمريكي لمساعدة بلدان أفريقيا على توسيع نطاق برامجها المعنية بالوقاية من فيروس ومرض الايدز ورعاية وعلاج المصابين بأي منهما.[2]

[1] علي عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 485.

[2] شيريل بييار، المرجع السابق، ص 85.

- **البنك الدولي في طليعة مناهضي الفساد في مختلف مناطق العالم:**

يُعتبر الفساد أكبر عقبة أمام عملية التنمية. فهو يزيد ثروة عدد قليل على حساب المجتمع بكامله، وهذا ما يؤدي إلى معاناة الفقراء لأشد العواقب الناجمة عن تحويل الموارد العامة وإبعادها عمّن هم بأشد الحاجة إليها. فمنذ عام 1996، شرع البنك الدولي في تنفيذ مئات برامج تحسين أنظمة الإدارة العامة ومكافحة الفساد في حوالي 100 من البلدان النامية. وتتراوح المبادرات في هذا المجال بين اشتراط قيام المسؤولين في القطاع العام بالتصريح عن ممتلكاتهم وإدخال الإصلاحات على الأنفاق العام وتدريب القُضاة وتعليم الصحفيين أساليب كتابة التحقيقات الصحفية. وأدى التزام البنك الدولي بمكافحة الفساد إلى المساعدة في تشجيع الاستجابة لهذه المشكلة على الصعيد الدولي. كما يواصل البنك جعل إجراءات مكافحة الفساد جزءاً أساسياً من عمله على صعيد إجراء التحليلات وتنفيذ العمليات. كما أن البنك مُلتزم بالتأكّد من أن المشروعات التي يموّلها خالية من الفساد، وذلك من خلال وضع إرشادات صارمة وإتاحة خط هاتفي ساخن لتلقي أية شكاوى في إطار الإبلاغ عن الفساد. وحتى الآن، تم فرض حظر على أكثر من 350 شركة وشخص يمنع تعاملهم مع المشروعات التي يموّلها البنك الدولي. كما قام معهد البنك الدولي بإنشاء مركز رئيسي للمعرفة والتعلّم والبيانات بشأن أنظمة الإدارة العامة ومكافحة الفساد.[1]

- **البنك الدولي يساند بقوة تخفيض أعباء مديونيات اشد البلدان فقرا وأكثرها مديونية:**

في عام 1996، بدأ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتنفيذ مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون – وهي أول نهج شامل بشأن تخفيض الديون التي على عاتق أشد بلدان العالم فقراً وأكثرها مديونيةً. وفي هذا الإطار، يتلقّى حالياً 28 بلداً تخفيفاً لأعباء ديونها بما يبلغ 56 بليون دولار أمريكي مع مرور الوقت. ومن شأن هذه المبادرة – بالاقتران مع أنواع أخرى من تخفيف أعباء الديون – تخفيض الديون الخارجية التي على تلك البلدان بنسبة الثلثين، مما يؤدي إلى تخفيض مستويات مديونيتها بصورة عامة إلى مستوى أدنى من متوسط مديونية البلدان النامية. وبموجب هذه المبادرة، تقوم هذه البلدان باستخدام الأموال الحكومية التي تحرّرها برامج تخفيف أعباء المديونية في تقليص الفقر

[1] علي عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 486.

وتخفيض أعداد الفقراء. فعلى سبيل المثال، وضعت رواندا أهدافا لتعيين معلّمين وزيادة أعداد الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية. وتقوم هندوراس بوضع خطط لتقديم خدمات الرعاية الأساسية لما لا يقلّ عن 100000 شخص في المجتمعات المحلية الفقيرة. وتقوم الكاميرون بتدعيم جهود مكافحة فيروس ومرض الايدز عن طريق توسيع نطاق التوعية – من بين أمور أخرى – بهدف تشجيع قطاعات السكان شديدة التعرّض لمخاطر الإصابة بهما على استخدام الأغطية الذّكرية الواقية.[1]

- **البنك الدولي من اكبر الجهات الدولية تمويلا لمشروعات التنوع البيولوجي:**

منذ عام 1988، أصبح البنك الدولي من بين أكبر المصادر الدولية تمويلاً لمشروعات التنوّع البيولوجي التي تقوم بحماية مجموعة عالمنا الواسعة من أنواع الحيوانات والنباتات والأحياء الأخرى. ومع أن فقدان التنوّع البيولوجي شأن دولي، فإن الذين يعيشون في مجتمعات محلية في المناطق الريفية في البلدان النامية يشعرون بأكبر آثاره لأنهم الأكثر اعتماداً على الموارد الطبيعية من أجل الحصول على: الغذاء، والمأوى، والدواء، والدخل، والعمالة، والهوية الثقافية الحضارية. ولهذا السبب، انضم البنك الدولي إلى مؤسسة الصون الدولية وصندوق البيئة العالمية ومؤسسة ماكآرثر والحكومة اليابانية في إنشاء صندوق يسهم في تحسين حماية التنوّع البيولوجي في المناطق المهدّدة الواقعة في البلدان النامية، حيث إنها أغنى بقاع كوكب الأرض بالتنوّع البيولوجي وأكثرها تعرّضاً للأخطار. كما انضم إلى الصندوق العالمي للأحياء البرّية في خلق وضمان أمن المناطق المحمية شديدة التعرّض للأخطار والمصادقة على كون الغابات القائمة بإنتاج الأخشاب وغيرها قابلة للاستمرار. فالاهتمام بالبيئة يحتل مركزاً هامّاً في رسالة البنك الدولي الرامية إلى تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء. وتركّز إستراتيجية البنك الدولي بشأن البيئة على كل من: تغيّر المناخ، والغابات، والموارد المائية، وإدارة شؤون التلوّث والتنوّع البيولوجي – من بين أمور أخرى. وتبلغ حالياً قيمة المشروعات التي يموّلها البنك الدولي وتتضمّن أهدافاً بيئية واضحة حوالي 11 بليون دولار أمريكي.[2]

[1] شيريل بيبار، المرجع السابق، ص 86.

[2] بورمة هشام، المرجع السابق ص 76

- **يعمل البنك الدولي في أيطار الشراكة أكثر من أي وقت مضى:**

في السنوات الستّ الماضية، انضمّ البنك الدولي إلى مجموعة واسعة من الشركاء في الحملة الدولية على الفقر. فمن أجل تخفيض آثار الأحترار العالمي – على سبيل المثال – عمل البنك الدولي مع الحكومات والقطاع الخاص لتنفيذ صندوق جديد باسم صندوق الكربون البيولوجي (BioCarbon Fund)[1] ومع الرابطة الدولية لمبادلة انبعاثات غاز الكربون (IETA) في تنفيذ صندوق الكربون لتنمية المجتمعات المحلية (CDCF). كما يعمل البنك الدولي مع الصندوق العالمي للأحياء البرّية في حماية الغابات. وهو أيضاً يرعى – بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (CGIAR) التي تقوم بتعبئة وحشد أفضل وأحدث الخبرات العلمية من أجل: تخفيض أعداد الجياع والفقراء، وتحسين تغذية وصحة البشر، وحماية البيئة. كما يعمل البنك الدولي من خلال المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد البلدان فقراً مع 27 منظمة دولية وجهة مانحة لإتاحة القدرة للفقراء على الحصول على الخدمات المالية (كالقروض والادخار)، بموجب ما يُسمّى التمويل الأصغر. كما نجحت شراكة تستهدف مكافحة مرض عمى الأنهار في عموم قارة أفريقيا بمنع حدوث 700000 إصابة بالعمى، مع فتح 25 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة ووضعها في الإنتاج الزراعي، فضلاً عن معالجة 35 مليون شخص سنوياً من بين المصابين بهذا المرض.

- **البنك الدولي يساعد في إتاحة المياه النظيفة والكهرباء وخدمات النقل للفقراء:**

بينما يعتبر معظم الناس في بلدان العالم المتقدمة وجود البنية الأساسية (على سبيل المثال، المياه النظيفة والكهرباء وخدمات النقل) من الأمور المسلّم بها، فإنها رفاهية يحلم بها سكان العديد من البلدان النامية في العالم. فهناك حوالي 1.4 بليون شخص في البلدان النامية ليسوا قادرين على الحصول على المياه النظيفة. وهناك حوالي 3 بلايين شخص يعيشون دون أن تكون لديهم خدمات أساسية كالصرف الصحي والكهرباء. فالبنية الأساسية ليست مُجرّد إنشاء المشروعات الكبيرة. بل هي تعني تقديم الخدمات الأساسية التي يحتاجها الناس في حياتهم اليومية كتحسين المساكن العشوائية وإتاحة الطرق التي تصل إلى

[1] المرجع نفسه، ص 77

أشد المناطق الحضرية فقراً. وتعتبر البنية الأساسية أيضاً جزءاً هاماً من جهود البنك الدولي في المساعدة على الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. فلتقديم المياه النظيفة أثر مباشر في تخفيض معدلات وفيات الأطفال. كما أن تزويد المجتمعات المحلية بالكهرباء يحمي النساء والأطفال من ضرورة قضاء ساعات طويلة في جلب الحطب لأغراض الطبخ والتدفئة، ويتيح لهم المزيد من الوقت للقيام بأنشطة أخرى. كما أن الأطفال بصورة خاصة يصبحون قادرين على تكريس المزيد من الوقت لواجباتهم[1] المدرسية. ففي المملكة المغربية، أدى طريق سانده البنك الدولي إلى المساعدة في زيادة نسبة الفتيات الملتحقات بالمدارس من 28 في المائة إلى 68 في المائة. كما أن البنية الأساسية تربط بين المجتمعات المحلية والعالم المحيط بها. وفي إكوادور، يقوم مشروع لكهربة الريف بالمساعدة في تحسين مستويات المعيشة وتوسيع نطاق الفرص السانحة عن طريق توصيل الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء وشبكة الإنترنت وخدمات مؤسسات الأعمال التجارية إلى المجتمعات المحلية الفقيرة.

- **تزايد دور المجتمع المدني في عمل البنك الدولي:**

اعتبر نمو حركة المجتمع المدني في السنوات العشرين الماضية من بين أكثر الاتجاهات أهمية في عملية التنمية على الصعيد الدولي. فمنظمات المجتمع المدني – التي تضمّ مجموعات لا تتبع الحكومة أو القطاع الخاص ومنها: نقابات العمال، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات القائمة على الأديان، ومجموعات المجتمعات المحلية والمؤسسات غير الهادفة للربح – ليست ذات تأثير في مناقشات سياسات التنمية الدولية فحسب، بل أصبحت قنوات هامّة من أجل تقديم الخدمات الاجتماعية وتنفيذ برامج التنمية الجديدة. فنسبة اشتراك منظمات المجتمع المدني في المشروعات التي يمولها البنك الدولي ازدادت من 21 في المائة من كافة المشروعات في عام 1990 إلى حوالي 72 في المائة في عام 2005. كما تزداد مساندة البنك الدولي لمنظمات المجتمع المدني عن طريق إتاحة المزيد من المعلومات إليها وعروض إتاحة التدريب لها. كما يقوم البنك الدولي بتقديم المنح لمنظمات المجتمع المدني بغية إعادة بناء المجتمعات المحلية التي مزقتها الحروب، وتقديم الخدمات الاجتماعية ومساندة تنمية المجتمعات المحلية. ويقوم موظفو البنك الدولي المعنيّون بمنظمات المجتمع المدني في أكثر من 70 مكتباً تابعاً للبنك في مختلف بلدان العالم

[1] بورمة هشام، المرجع السابق ص 77

بالتشاور والعمل مع منظمات المجتمع المدني بشأن مجموعة من القضايا، التي تتراوح ما بين الوقاية من فيروس ومرض الايدز وتطوير أنشطة الائتمان البالغ الصغر ومحاربة الفساد وحماية البيئة.

- **البنك الدولي يساعد البلدان الخارجة من الصراعات:**

يعمل البنك الدولي حالياً في 35 بلداً متأثّراً بصراعات. وهو يعمل مع الحكومة المعنية ومع الشركاء من بين المنظمات غير الحكومية (المحلية والدولية) بهدف: مساعدة الناس المتضرّرين من الحروب، واستئناف عملية التنمية السلمية، ومنع نشوب العنف مرة أخرى. ويتناول عمل البنك الدولي مجموعة من الاحتياجات من بينها: استنهاض الاقتصاد، وترميم وإعادة بناء البنية الأساسية التي تضررت بسبب الحرب، وإعادة بناء المؤسسات، وإزالة الألغام الأرضية، ومساعدة الناس الذين شاركوا في الصراعات واللاجئين على الاندماج ثانية في مجتمعاتهم، وتوجيه البرامج إلى الضعفاء من بين الناس كالأرامل والأطفال. كما قام البنك الدولي بتطوير أدوات وإجراء بحوث بهدف: تحسين تحليل وفهم مصادر[1] الصراع، وتشجيع نمو الاقتصاد، وتقليص الفقر بطريقة تؤدي إلى تخفيض مخاطر نشوب الصراعات في المستقبل. ومن بين المشروعات الواسعة النطاق التي ساندها البنك الدولي: إعادة إدماج الجنود الذين شاركوا في الحرب في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا الوسطى في مجتمعاتهم، وإعادة بناء البنية الأساسية ومساعدة المجتمعات المحلية الأفغانية، ومعالجة الصدمات النفسية والاجتماعية في البوسنة والهرسك، وإعادة تأهيل أطفال الشوارع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحماية ممتلكات الكولومبيين الذين أخرجتهم الصراعات منها.

- **البنك الدولي يصغي ويستجيب لأصوات الفقراء:**

تعلّم البنك الدولي – من خلال الحديث مع 60000 من الفقراء في 60 بلداً ومن العمل اليومي الذي يقوم به – أن الفقر ليس مجرّد عدم كفاية الدخل. بل هو أيضاً الافتقار إلى الحرّية الأساسية في العمل والاختيار واغتنام الفُرص. كما أنه التعرّض للإساءة والفساد. ويعتقد البنك الدولي أنه ينبغي عدم اعتبار الذين يعيشون واقع الفقر عبئاً، بل هم مؤرِدٌ وشريكٌ في محاربة الفقر. فالنهج الذي

[1] بورمة هشام، المرجع السابق ص 78

اعتمده البنك الدولي بشأن تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء يضعهم في مركز عملية التنمية ويخلق أوضاعاً يمكّنهم فيها من اكتساب المزيد من السيطرة على حياتهم، وذلك من خلال تحسين قدرتهم على الحصول على المعلومات وزيادة مشاركتهم في عملية اتخاذ القرارات. ويساند البنك الدولي حالياً مجموعة متنوعة من مشروعات التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية بموارد تمويلية تبلغ أكثر من بليوني دولار أمريكي. ومن بين الطُرق الأخرى لمساندة الفقراء: برامج المدارس التي تديرها المجتمعات المحلية، وإصلاح أجهزة القضاء وزيادة القدرة على الوصول إلى العدالة، وتزويد المواطنين بالقدرة على تحديد مدى جودة الخدمات الأساسية كالقدرة على الحصول على خدمات إمدادات المياه والتعليم والرعاية الصحية.[1]

الفرع الثاني: إخفاقات البنك الدولي.

واجه البنك الدولي العديد من الانتقادات من داخل الولايات المتحدة وخارجها، لأنه لم يحقق نجاحا ملموسا في اقناع الدول النامية لتبني السياسات التي يعتقد البنك الدولي أنها ستتحسن من أداء اقتصاديات تلك الدول. ودعت هذه انتقادات البنك إلى عدم تمويل المشاريع الاستثمارية التي يمكن تمويلها بواسطة القروض الخاصة، أما الدول النامية فتعتقد أن البنك الدولي يقدم قروضه بشروط صعبة تؤثر سلبا على اقتصادياتها.[2]

فبالرغم من إنجازات التي حققها البنك الدولي، الا أنه هناك العديد من الانتقادات واجهته نذكر منها في النقاط التالية:

– شدة حرص البنك في تقديم القروض، فاذا طلبت دولة ما من البنك قرض فأنه يدرس حالة تلك الدولة دراسة مستفيضة ثم يرسل بعثة لدراسة الأوضاع التي لا يمكن أن تلجا اليها الدولة.

[1] محمد صخري، "البنك الدولي"، مجلة الدراسات الاقتصادية والعولمة، المجلد 10، العدد 03، 2017، ص08.

[2] محمد صخري، المرجع نفسه ص 10

– تقدم البعثة تقريرا إلى مدير البنك الدولي الذي يعرضه بدوره على مجلس المديرين، ثم يرسل البنك مرة أخرى بعثة لكي تشرف على استعمال القروض والتأكد أن الأموال استخدمت لأغراض متفق عليها، خوفا من فشل المشروعات التي تتفق عليها.[1]

– لقد أنقضى البنك سنوات ومع ذلك عدم التوازن، والاختلال بين موازين المدفوعات لمعظم دول العالم مازال قائما.

– معظم قروض كانت لمشاريع القوى الكهربائية، ولوسائل النقل المختلفة مما يؤدي إلى حرمان القطاعات الجديدة الأخرى من مساهمات البنك في اقامتها.

– ممارسة البنك الأعماله أظهرت أنه كان متحيزا في اقراضه بعض الدول و عدم اقراضه للدول الأخرى.

– وجود جهة وصائية قد تعرقل الدول على سداد الديون.

– بعض الشروط التي يضعها البنك الدولي قد تعرقل دوره في التمويل ومساندة التنمية.[2]

ثمة استنتاج يمكن التوصل اليه من خلال تقرير صدر عن هيئة تقييم دور البنك الدولي، فمفاد

الاستنتاج:

– بالرغم من الحملات المكثفة الرامية إلى محاربة الفقر، فإن برامج البنك الدولي فشلت في تحسين المداخيل في العديد من البلدان الفقيرة خلال العقد المنصرم، تاركة بذلك عشرات الملايين من الأشخاص يعانون ركودا أو تراجعا في مستوى العيش.[3]

– حيث يشير التقرير إلى أن تحقيق الزيادة دائمة في الدخل الفردي الذي يعد ضرورة من أجل خفض نسبة الفقر، ما زال متعذرا في عدد مهم من البلدان، فقد وصفت إدارة البنك الدولي التقييم بأنه سلبي بشكل مفرط، معتبرة أن الاتجاه العالم في تحسين بكل المناطق باستثناء افريقيا، كما قد لفت مسؤولو

[1] جمال محمد احمد، إبراهيم السيد، المرجع السابق، ص 37.

[2] بيتر غودمان، "البنك الدولي وبوادر الفشل في مكافحة الفقر العالمي"، مجلة التنمية، العدد 10/12/07،2006، ص 01.

[3] جمال محمد احمد، إبراهيم السيد، المرجع السابق، ص38

البنك إلى أن خفض الفقر يتطلب تحقيق نمو اقتصادي، فإن العالم اليوم يتمتع به على اعتبار أن البلدان النامية حققت نسب نمو تتراوح مابين 5% و6% سنويا خلال السنتين الماضيتين.[1]

– أما مسؤولو البنك فيقولون إن النظرة إلى ارتفاع نسبة الفقر على أنه مؤشر على عدم نجاح مشاريعهم، مضيفين أن أكثر الدول إقراضا في العالم تعاني اليوم من الحروب أو المجاعة أو الكوارث الطبيعية، أي أن النمو الاقتصادي في حد ذاته ليس مشكلة، بل المشكلة تكمن في كيفية توزيع الثروات. وفي هذا الإطار نجد أن الدول النامية من البلدان أمريكا قد حسنت من مداخيل الكثير من سكانها، حيث وضعت معظم الثروات بين ايدي الأغنياء.[2]

كذلك قد تحسن القطاع المني، حيث مكن الجزائر من التحكم في الأوضاع وتحقيق نسبة النمو الديمغرافي مقبول للبنك الدولي، ومن خلال متابعة الوضع في الجزائر اضطر في إطار هذه المعطيات الجديدة إلى التكيف مع الاحتياجات الجديدة للجزائر وبطلب من الحكومة الجزائرية، حيث تم إنشاء استراتيجية التعاون بينهما وبين البنك، قد سميت بالمساعدة القارية تتركز حول أنهاء المشاريع وتطوير نموها الاقتصادي، وكذلك خلق مناصب شغل من خلال المساعدة القطاع العام وجعله فعالا، والتشجيع على الاستثمار الخاص في القطاع الاقتصادي.[3]

سمحت الاتفاقيات التي عقدتها الجزائر مع البنك الدولي باسترجاع التوازنات الاقتصادية، وتحقيق الشروط الضرورية لاستعادة النمو الاقتصادي ومن أجل دعم وتقوية هذه التوازنات، وقد وافق مجلس إدارة البنك الدولي للإنشاء والتعمير في شهر فيفري 1996 على وضع استراتيجية تعاون مع الحكومة الجزائرية لاستكمال جهود التصحيح الهيكلي، والتحول الاقتصادي، وتجسيد لهذه الاستراتيجية وافق البنك الدولي في : 25 افريل 1996 على تقديم قرض للحكومة الجزائرية بمبلغ 300 مليون دولار لتمويل برنامج التعديل الهيكلي.[4]

[1] حاتم امين مهران، المرجع السابق، ص07

[2] بيتر غودمان، المرجع السابق، ص، ص 07-08

[3] جمال محمد احمد، إبراهيم السيد، المرجع السابق، ص، ص38-39.

[4] لخضر عليان، البنك العالمي وعلاقته بالجزائر، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون فرع ادارة ومالية، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2010-1011، ص 74.

ابتداء من سنة 1999 حدثت ليونة في موقف السلطة التنفيذية بعد تولي السيد عبد العزيز بوتفليقة رئاسة الجمهورية، اذ تمت طلب دعم البنك الدولي لفتح قطاع الهياكل الاقتصادية القاعدية للاستثمار الخاص، حيث نظم ملتقى حول التنازل عن مجموعة من المشاريع التنموية والمؤسسات في اطار دعم الإصلاحات في القطاعات الاستراتيجية، ومنذ هذا التاريخ تم الشروع في تقديم القروض من البنك للمؤسسات، فمن بين ما تضمنته: تقديم مساعدة تقنية للقطاع الاتصالات والبريد بمبلغ 9 مليون دولار، تقديم مساعدة تقنية لعصرنة نظام الميزانية بمبلغ23.7 مليون دولار، ومساعدة تقنية لقطاع الطاقة والمناجم بمبلغ 18 مليون دولار، تطوير الهياكل القاعدية للجهاز المالي بمبلغ قدره16.5 مليون دولار، كما تم اعتماد مشروع استعجالي يتعلق بقرض لإعادة البناء الاستعجالي للمنطقة المنكوبة لعين تيموشنت بسبب كارثة الزلزال بقيمة 83.5 مليون دولار.[1]

المطلب الثاني: اتفاقيات الجزائر وعلاقتها بالبنك الدولي.

الفرع الأول: علاقة الجزائر بالبنك الدولي.

من خلال قراءة التقارير الخيرة للبنك الدولي حول الجزائر يظهر التطور الكبير في العلاقات بين الجزائر والبنك الدولي بعد 1962

كان حضور البنك الدولي قويا ومكثفا في مساعدة الدول التي في طور البناء

-1 تكوين الإطارات في مختلف الميادين المهنية

-2 منح قروض مالية ومساعدات تقنية[2]

هذا النوع من التدخل امتد حتى بداية 1990: التاريخ الذي دخلت فيه الجزائر في أزمة اقتصادية لا مثيل لها كانت محملة ديون خارجية هامة عن تدهور كبير في أسعار البترول اضطرت الجزائر من خلالها إلى التوقف تماما عن تسديد ديونها أمام هذا المأزق كان من الضروري تدخل كل من البنك والصندوق.

[1] نور الدين اعراب، دور مجموعة البنك الدولي في التعاون المالي والنقدي الدولي وعلاقتها بالدول النامية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم اق، فرع نقود والمالية، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص123.

[2] بشار محمود قبلان، المرجع السابق، ص53

3. أمام هذه الوضعية المزرية لم يكن هناك حلولا للشروع في مفاوضات لفروض تحقيق الديون الخارجية وتطبيق فوري لتوصيات البنك الدولي المفروضة على الجزائر في أيطار ما يسمى بمخطط تسوية الوضعية نتائج هذا المخطط استعجالي كانت للأسف وخيمة حيث أدى تطبيقها سنوات 1994-1995 إلى إضرار هام في القطاع العام بسبب فصل ما يقارب عن400000 عامل السبب الذي لم تتقبله السلطة المركزية وحصل إلى درجة اتهام الحكومة في ذلك الوقت بمساعدة البنك الدولي على حساب القطاع العام.

يمكن القول أن سمعة البنك الدولي تحطمت في نظر الرأي العام الجزائري الذي ارجع كل هذا الخراب إليه وما زاد الطين بلة هو ما كان يعكس الجزائر بالموازاة من أزمات أخرى وأخطرها الأزمة الأمنية الذي اثر كثيرا على الاقتصاد الوطني بداية من1999 تحسنت الأوضاع خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول إلى أيامنا هذه..[1]

انتعاش صادرات الجزائر من المحرقات وكذا تحسن القطاع المني مكن الجزائر من التحكم في الأوضاع وتحقيق نسبة نمو ديموغرافي مقبول للبنك الدولي .ومن خلال متابعة الوضع في الجزائر اضطر في إطار هذه المعطيات الجديدة إلى التكيف مع الاحتياطات الجديدة للجزائر وبطلب من الحكومة الجزائرية، إنشاء إستراتجية تعاون بينها وبين البنك ، سميت بالمساعدة القرابة الإستراتيجية هذه الإستراتيجية الجديدة من التعاون المطبقة من 2004-2006 تتركز حول إنهاء المشاريع وتطوير نمو اقتصادي وكذا خلق مناصب شغل من خلال مساعدة القطاع العام وجعله فعلا و التشجيع على الاستثمار الخاص في القطاع الاقتصادي.

الفرع الثاني: القروض التي تحصلت عليها الجزائر من البنك

لقد استفادت الجزائر من البنك قرضين رئيسيين لتقليل الكوارث الطبيعية وخلق فرص العمل تتمثل في ما يلي :

1-قرض من البنك الدولي لتقليل الكوارث الطبيعية على فقراء المناطق الحضرية في الجزائر

[1] بشار محمود قبلان، المرجع السابق، ص55

• واشنطن 08 اوت2002 وافق البنك الدولي على قرض قيمته 89 مليون$ أمريكي للجمهورية الجزائرية لتخفيض درجة تعرض سكان المناطق الحضرية (المدن) للفيضانات و الزلازل و الكوارث الطبيعية الأخرى، وسيسعى المشروع الذي يموله هذا القرض إلى تحسن قدرة الجزائر على التصدي لأوضاع الكوارث الطبيعية وإدارتها وإدخال إجراءات وقائية تعرض فقراء المناطق الحضرية لكوارث في المستقبل.

• تتميز الجزائر العاصمة والمدن الأخرى بارتفاع معدل التمدن (التوسع العمراني) الذي ارتفع من1%3 من عام 1996إلى حوالي 60% عام2000 وتسهم المساكن شديدة الازدحام، وعدم وجود أسواق لتمويل الإسكان ونظام الإسكان الاجتماعي في حدوث تدهور سريع في رصيد المباني، كما أن الجزائر العاصمة التي يقطنها 03ملايين نسمة معرضة للسيول والانهيارات الأرضية والطينية والزلازل وقد أدى هذا إلى تكبد الفقر خسائر مالية واجتماعية واقتصادية وتحول الموارد المالية من جهود التنمية التقليدية إلى الانتعاش وإعادة الأعمار.

• في الآونة الأخيرة أسفرت الأمطار الغزيرة التي اقترنت بفيضانات وتدفقات طينية عن وفاة 300شخص حدثت نسبة 95% في الجزائر العاصمة وخسائر، وإضرار في الممتلكات بلغت قيمتها 400مليون دولار وكان الإسكان هو اشد القطاعات تأثير فبلغ نصيبه 33% من الأضرار الكلية وتبعته الخسائر التي منت بها شبكات المياه والصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار ثم البنية الأساسية العامة مثل :الطرق، الجسور ، والموانئ ثم المنشأ ت الزراعية .[1]

• ويعتبر المشروع الذي تمت الموافقة عليه استجابة لطلب الحكومة الجزائري ، مساعدة لإعادة التأهيل والوقاية في أعقاب الفيضانات ، وسيعد احد مكونات المشروع الحكومة للتصدي للكوارث الطبيعية عن طريق تمويل من اجل دراسات وتدريب موظفين في الهيئات الوطنية المسؤولة عن الحماية المدنية والأرصاد الجوية وموارد المياه وشرا معدات لعمليات البحث والإنقاذ وعمليات الأخلاء الطبي وغيرها وسيمول مكون آخر في المشروع عمليات إعادة الأعمار الطارئ ، مثل:بناء مساكن جديدة لمن فقدوا منازلهم في الفيضانات وبناء أشغال مياه وإعادة التشجير لتثبيت التربة.

[1] لخضر عليان، المرجع السابق ص 77

وسيقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير احد مؤسسات مجموعة البنك الدولي المسؤول عن تقديم القروض والمساعدات الفنية للبلدان الموسطة الدخل فهذا الذي تبلغ قيمته 89مليون دولار، بشرط الإقراض العادي وستساهم الحكومة الجزائرية ب 36مليون دولار في المشروع، وستلعب دورا رئيسيا في إدارته، وجدير بالذكر أن البنك قدم مساعدات بلغت حوالي 08ملايين دولار في مختلف إنحاء العالم لعمليات إعادة الأعمار في أعقاب الكوارث. [1]

• 2-قرض من البنك الدولي لمكافحة الفقر في المناطق الريفية الجزائرية من خلال خلق فرص العمل

• 29ابريل 2003 وافق البنك على قرض بمبلغ 95مليون دولار أمريكي للحكومة الجزائرية من اجل تهيئة فرص العمل في المناطق الجبلية الريفية التي سكانها من ذوي الدخل المنخفض في شمال غرب وشمال وسط الجزائر ويسعى لرفع مستويات معيشة الفقراء في المناطق الريفية الجزائرية حيث كانت بيانات عام 1995 أن نسبة 70% من الفقراء يعيشون في مناطق ريفية أي ما يعادل ما مجموعة 2.7مليون شخص وان هناك علاقة وثيقة بين الفقر والبطالة كما أن المجتمعات الريفية تتأثر بقلة العمالة نتيجة التغيرات الموسمية في الأنشطة الزراعية ، علما أن الأوضاع ازدادت سوءا نتيجة الجفاف المستمر في الجزائر في السنوات 10الأخيرة. [2]

[1] محمد صخري، المرجع السابق، ص 10.

[2] بن حامد عائشة، المرجع السابق، ص 72.

خلاصة:

قد يقوم بإدارة البنك الدولي مجلس المحافظين ومجلس المديرين، فيتكون مجلس المحافظين من محافظ واحد ونائب له عن كل دولة بالانتخاب لمدة خمس سنوات، فهو بمثابة الجمعية العمومية التي تجتمع مرة في كل عام، أما مجلس المديرين يتألف من أربعة عشرون عضوا بالانتخاب لمدة خمس سنوات، ضف إلى ذلك فد تشهد السياسة الاقراضية للبنك الدولي بمنح نوعين من القروض: قروض متوسطة، قروض طويلة الأجل (النوع الثاني هو الأكثر شيوعا)، فإن معظم الإقراض يكون الإقامة المشروعات والقليل منه (حوالي الربع) يمول لبرامج الإصلاح الهيكلي.

وكذلك لا ننسى الدور الهام الذي لعبه البنك الدولي في تحقيق التنمية الاقتصادية من: (إنجازاته، واخفاقاته)، فبالرغم من الدور الذي حققه البنك الدولي في مجالات كثيرة الا أن هذا لا يمنع من وجود نوايا خفيفة للبنك الدولي، كما أن هناك مجموعة من الاتفاقيات صادقة عليها الجزائر، وعلاقتها بالبنك الدولي الذي كان أول انضمام الجزائر للبنك الدولي بزيارة المدير العام للبنك الدولي إلى الجزائر عام 1963، وبصدور قانون 63-320 بتاريخ: 31 أوت 1963 المتضمن الموافقة على الاتفاقية المتعلقة بإنشاء البنك الدولي تمكنت الجزائر رسميا من الانضمام إلى البنك الدولي.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال ما تطرقنا إليه من مفاهيم وتعاريف نستنتج أن البنوك تلعب دورا أساسيا في حياة الفرد والمجتمع وهو ضرورة حتمية لتلبية الرغبات المتمثلة في القروض والمساعدات المالية وعلى البنوك أن تكون احترافية لتحقيق اكبر قدر ممكن من المساعدات فهي تلعب دور الوساطة بين المدين والمقاول الاقتصادي كما أنها ضمان للمصداقية المالية للجميع سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.

ان البنك الدولي لعب دورا هاما في تمويل الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية من خلال برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي بهدف الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال اعتماد سياسات اقتصادية تهدف إلى إزالة التشوهات التي تخل باقتصادها وباعتبار الجزائر من بين الدول النامية التي شهدت أوضاع اقتصادية صعبة منذ الاستقلال، كان أكبرها أزمة النفط عام 1986والتي أدت بالاقتصاد الجزائري إلى وضعية صعبة وأصبح تدخل مجموعة البنك الدولي واضح .

نتائج الدراسة

– تثبيت قواعد السلوك للنظام المالي الدولي، في كل ما يتعلق بالتحركات الدولية الرؤوس الأموال سواء في صورة قروض أو استثمارات اجنبية مباشرة أو غير مباشرة بغرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية، لرفع معدلات النمو الاقتصادي وعلاج الاختلالات الهيكلية، وبالخصوص الدول النامية للمساعدة في علاج الاختلال الهيكلي في ميزان المدفوعات والوصول إلى تحقيق التوازن الخارجي والداخلي، (وهو في ذلك مكمل في أهدافه ومهامه لصندوق النقد الدولي)، ولعل الاقتراب الأكثر من مفهوم البنك الدولي، يشير إلى أنه ينطوي من وجود ما يسمى بمجموعة البنك الدولي وهي أربع مؤسسات.

–تمويلية أولهما: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مؤسسة التمويل الدولية، هيئة التنمية الدولية، الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار.

– يستمد البنك الدولي على موارده المالية من رأس المال المكتتب، ومن القروض والمنح، كما يلاحظ أن الحصص في رأس مال البنك الدولي موزعة تقريبا بنفس الأوزان الموزعة بها في صندوق النقد

الدولي، حيث نجد كل من الدول الخمس المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية – اليابان – المانيا بريطانيا فرنسا) تمتلك حوالي 43% من الحصص وبالتالي تتحدد قوتها التصويتية بناء على أن لكل دولة 250 صوتا، بالإضافة إلى صوت واحد عن كل من 100 ألف دولار امريكي تكتتب بها الدول في رأس مال البنك الدولي.

التوصيات:

لابد من التنوع وتشجيع القطاعات الأخرى أي عدم الاعتماد على مصدر واحد للدخل والذي بدوره يتمثل في المحروقات وذلك من اجل الحد من التغيرات المفاجئة في أسعار النفط والبترول.

– تحقيق عالم خالي من الفقر.

– مكافحة الفقر برغبة قوية وبمكافئة وكفاءة مهنية لتحقيق نتائج دائمة.

– أن يكون البنك الدولي مؤسسة جيدة قادرة على اجتذاب واستنفار همة ورعاية موظفين متنوعين وملتزمين ذوي مهارات ممتازة ويعرفون كيف يصنعون ويتعلمون.

– لا بد على الدولة أن تتعامل مع هذه المؤسسات المالية الدولية كهيئة استشارية غير ملزمة مع تطبيق كافة إجراءاتها.

قائمة المصادر والمراجع

اولا– المراجع باللغة العربية

- احمد بلود نسين، الوجيز في القانون البنكي الجزائري، د ط، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2009.
- إيمان الغماري، "البنك الدولي"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 04، العدد 03، 1996.
- بشار محمود قبلان، أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية السياسية، ط 01، دار عماد الدين للنشر، عمان، 2008.
- جميل أحمد توفيق، اساسيات المالية، د ط، دار النهضة العربية، بيروت، دس.
- خليل سمحراني، منظمة التجارة العالمية والدول النامية، د ط، دار النفاس، دب، 2000.
- رمزي زكي، ازمة الديون الخارجية، دط، الهيئة المصرية العامة للكتب، قاهرة، 1978.
- شعبان فرج، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، د ط دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، دب.
- ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، د ط، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، دب.
- عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، جوانب الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعية، بيروت، دس.
- عبد المعز عبد الغفار نجم، الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي للإنشاء والتعمير، د ط، دار الهيئة المصرية العامة للنشر، القاهرة، 1946.
- عكاشة محمد عبد العال، العمليات المصرفية الدولية، ط 01، دار الجامعة، الإسكندرية، 2012.
- علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي، ط 04، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- مازن عبد السلام ادهم، العلاقات الاقتصادية و النظم النقدية الدولية، منشورات الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف و الترجمة والنشر ، طرابلس – الجماهيرية العظمى، الطبعة الأولى 2007.

- محسن البيه، قرض العقد، د ط، الموسوعة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.
- محمد صخري، "البنك الدولي"، مجلة الدراسات الاقتصادية والعولمة، المجلد 10، العدد 03، 2017.
- مصطفى كمال طه، عمليات البنوك، ط 01، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2005، ص3.
- موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- ناظم محمد النوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط 01، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.
- الهادي قطش، أطلس الجزائر والعالم، د ط، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

ثانيا–القوانيين والاوامر

- قانون 63-320 الموافق 31 أوت 1963، المتضمن إتفاقية الموافقة الانضمام المتعلقة بإنشاء البنك الدولي، ج ر 12، العدد 20، صادرة 01 سبتمبر 1963.
- قانون رقم12/86 المؤرخ 09 أوت 1986 يتعلق نظام البنوك والقرض، الجريدة الرسمية، عدد34، صادرة 20 اوت 1986.
- قانون رقم86/12 مؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406، الموافق ل19 غشت سنة 1986، يتعلق بنظام البنوك والقروض، الجريدة الرسمية العدد 34، مؤرخ 20 أوت 1986.
- قانون رقم 90-10 يتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية، عدد 20، صادرة 27 أوت 2003.
- الأمر 04/01 المؤرخ: 08/2001/ 20 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها، الجريدة الرسمية، عدد47، مؤرخة 22/08/2001
- الأمر 01/04 المؤرخ: 20/08/2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها، الجريدة الرسمية عدد 47، مؤرخة: 22/08/2001

- الأمر رقم04/10، المؤرخ في 26 اوت 2010، المتضمن قانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية 10، العدد 50، الصادرة بتاريخ 1 سبتمبر 2010.

ثالثا–الملتقيات

- ياسين عبيدات، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الاقلال من الفقر في البلدان منخفضة الدخل، مداخلة في الملتقى حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة جامعة سطيف 01، 08، 09 ديسمبر 2014.

رابعا–المجلات

- بيتر غودمان، "البنك الدولي وبوادر الفشل في مكافحة الفقر العالمي"، مجلة التنمية، العدد 10/12/07،2006.
- حاتم أمين مهران، السياسية الاقتصادية، "تقرير البنك الدولي حول إقليم الشرق الأوسط لإفريقيا"، مجلة التنمية، المجلد الثامن، العدد 02.

خامسا–الرسائل الجامعية

- برباص الطاهر،أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد–دراسة حالة، رسالة ماستر ، جامعة بسكرة، 2009.
- بورمة هشام، النظام المصرفي الجزائري وامكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ادراة المالية، 2008 – 2009
- خير الدين بوزرب، دور السياسة التجارية في تعزيز القدرة التنافسية لاقتصاديات دول المغرب العربي – دراسة حالة الجزائر وتونس، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، 2012-2013.
- لخضر عليان، البنك العالمي وعلاقته بالجزائر، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون فرع ادارة ومالية، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2010-2011.

- نور الدين اعراب، دور مجموعة البنك الدولي في التعاون المالي والنقدي الدولي وعلاقتها بالدول النامية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم اق، فرع نقود والمالية، جامعة الجزائر، 2002-2003.

الملاحق

عام التأسيس	الاسم	العنوان على الشبكة	ملاحظات	المقر
1944	صندوق النقد الدولي	http://www.imf.org	Specialised agency of the UN	واشنطن العاصمة
1944	البنك الدولي للإنشاء والتعمير	http://www.worldbank.org	مجموعة مؤسسات البنك الدولي ، Specialised agency of the UN	Washington (District of Columbia)
1956	مؤسسة التمويل الدولية	http://www.ifc.org	مجموعة مؤسسات البنك الدولي	Washington DC
1960	مؤسسة التنمية الدولية	http://www.worldbank.org/ida	مجموعة مؤسسات البنك الدولي	Washington DC
1966	المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستشارية	http://icsid.worldbank.org/ICSID/Index.jsp	مجموعة مؤسسات البنك الدولي	Washington DC
1988	وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف	http://www.miga.org	مجموعة مؤسسات البنك الدولي	Washington DC
30/10/47	الاتفاقية العامة للتعرفة والتي ,الجمركية والتجارة كانت وراء تأسيس في منظمة التجارة العالمية عام 1995	http://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/06-gatt_e.htm http://wto.org	الغات ليست بمنظمة. منظمة التجارة العالمية وكالة في ليست الأمم المتحدة	بالنسبة جنيف إلى منظمة التجارة العالمية

الملحق رقم 01 جدول يوضح مجموعة البنك الدولي

السنوات		المبلغ" مليار دولار"	الرقم القياس	عدد الأعضاء
سنة الأساس	1946	12.000	100	28
الزيادة الأولى	1959	25.300	208.3	
الزيادة الثانية	1963	26.500	220.8	
الزيادة الثالثة	1966	28.900	240.8	
الزيادة الرابعة	1970	32.600	271.7	
الزيادة الخامسة	1977	34.000	283.3	129
الزيادة السادسة	1981	86.400	720.0	139
	1986	94.400	786.7	
	1990	125.262	104.8	162

الملحق رقم 02 تطور رأس المال البنك الدولي و عدد أعضائه خلال الفترة من 1946–1990

الفهرس

العنوان	الصفحة
شكر	///
اهداء	///
مقدمة	01
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبنك الدولي	
تمهيد	05
المبحث الاول: المبحث الأول: مفهوم البنك العالمي	06
المطلب الأول: مفهوم ونشأت البنك الدولي	06
المطلب الثاني: طبيعة عمل البنك الدولي	08
المطلب الثالث: مهام واهداف البنك الدولي	12
المبحث الثاني: مصادر تمويل البنك الدولي	14
المطلب الأول: رأس مال البنك الدولي	14
المطلب الثاني: القروض والمنح	15
خلاصة	18
الفصل الثاني: آليات البنك الدولي ومساهمته في عملية التنمية الاقتصادية	
تمهيد	20
المبحث الأول: الأجهزة التنظيمية للبنك الدولي وسياسته الإقراضية	21
المطلب الأول: مجلس المحافظين ومجلس المدراء التنفيذيين	21

المطلب الثاني: شروط الإقراض من البنك الدولي	26
المطلب الثالث: أنواع القروض التي يمنحها البنك الدولي	31
المبحث الثاني: تقييم دور البنك الدولي في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية	35
المطلب الأول: إنجازات واخفاقات البنك الدولي	35
المطلب الثاني: اتفاقيات الجزائر وعلاقتها بالبنك الدولي	46
خلاصة	50
خاتمة	52
قائمة المصادر والمراجع	55
الملاحق	60
الفهرس	63